



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الرابعة - الدورة الخريفية 2001م - العدد: 05

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 25 شعبان 1422هـ
الموافق 11 نوفمبر 2001م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الخامسة: ص 03

■ مواصلة مناقشة نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2002م.

■ رد السيد ممثل الحكومة.

2- ملحق : ص 36

■ تدخل كتابي.

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الأحد 25 شعبان 1422 هـ
الموافق 11 نوفمبر 2001م

المالية الهامة التي سخرتها الدولة لم تحدث الأثر الإيجابي على حياة المواطن.

إذن أين يكمن الخلل؟

الخلل كل الخلل يبقى في التنفيذ.

سيادة الرئيس، كلنا يعلم ويعرف جيدا بأن العائق الأساسي لتنمية بلدنا هو النمو الديمغرافي المتسارع مما نتج عنه الزيادة في الطلب وضعف كبير في العرض خاصة فيما يتعلق بحاجتين ضروريتين للحياة وتشكلان مطلبين رئيسيين للشباب وللمجتمع، ألا وهما: الشغل والسكن.

فأما بالنسبة للشغل لا يزال هذا القطاع يعاني من بعض الاختلالات، نلاحظها في التدابير الموجودة حاليا، فتشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية في إطار التضامن والمؤسسة المصغرة (Micro-entreprise) مازالت تتعرض لنقائص جمّة نذكر منها:

- الاستفادة من هذه المنظومة بطرق مشبوهة.
- الإجراءات البيروقراطية وعدم نجاعة الجهاز البنكي.

- صعوبة تحديد المستفيد الذي يستحق المنحة فعلا.

كل هذه العوامل جعلت من هذه الإجراءات المرحلية بدون جدوى ولا تغني ولا تسمن من جوع.

إن توفير مناصب شغل لا يمكن أن يكون إلا بالاستثمار المنتج أو تحويل الأموال المرصدة للشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب إلى دعم إنجاز المشاريع الكبرى كاستصلاح الأراضي الفلاحية ومحاربة التصحر، والمنشآت القاعدية الكبرى كالسكك الحديدية والسدود والطرق... إلخ.

الرئاسة: السيد محمد الشريف مساعديّة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد مراد مدلسي، وزير المالية.

افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

نواصل اليوم مناقشة نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2002 وأحيل الكلمة إلى أول متدخل في هذه الجلسة وهو السيد رشيد عبيد فليتفضل.

السيد رشيد عبيد: شكرا سيادة الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم، سيادة وزير المالية، الحضور الكريم، تحية احترام وتقدير وبعد، إن التقييم الموضوعي لإجراءات تنفيذ قانون المالية التكميلي لسنة 2001 تبيّن بصفة جلية تحسّن الوضعية المالية للدولة والتي تتسم باستقرار نسبة الصّرف بالعملة الصعبة وتطور نسبة النمو بـ 3% رغم عدم التوصل إلى نسبة 3.5% المتوقعة وانخفاض المديونية الخارجية من 25.2 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار. هذا شيء جميل. لكن يبقى على المستوى النظري، لأنه وللأسف لم نلاحظ الأثر الإيجابي لذلك على الواقع المعيش للمواطن. ولا زالت المتطلبات الأساسية للمجتمع دون المستوى المطلوب وهذا يوضّح بأن الإمكانيات

حيث الاستقبال والإصغاء والتجاوب مع الطموحات المشروعة بالسرعة اللازمة، فهل الخلل في تنوع طلبات المواطنين؟ أو كثرتها؟ أو في تداخل صلاحيات ومهام الإدارة؟ لأنه لا يمكن استرجاع ثقة المواطن في دولته دون خدمة عمومية جيدة.

سيادة الرئيس، لقد جاء في النص المعروض علينا أن استيراد السلع من الخارج وبيعها على حالتها في السوق الجزائرية سوف يكون ابتداء من أول جانفي 2002 من حق الشركات فقط، أي من حق الأشخاص المعنويين، وبالتالي فقد تمّ منع الأشخاص الطبيعيين من ممارسة هذا النوع من التجارة. أريد من سيادتكم توضيح الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذا الإجراء، ألا ترون سيادة الوزير بأن هذا الإجراء قد يكون مخالفا لحرية التجارة والصناعة ويؤدي إلى بعض الاحتكارات؟

أما فيما يتعلق بزيادة دينار في سعر البنزين، ألا تظنون بأن هذا الإجراء سيضر بأغلب المواطنين حيث سترافقه زيادة في سعر تكلفة وسائل النقل كسيارات الأجرة والحافلات ولأن السيارات الخاصة اليوم أصبحت أساسية وليست كمالية مع العلم أن سعرها انخفض.

خلاصة القول سيادة الرئيس، أن التوازنات الاقتصادية الكبرى (les équilibres macro-économiques) تسمح بضبط الاقتصاد وإعطائه مؤشرات، لكن لا تعكس أبدا الوضعية الاجتماعية. في الحقيقة إن التوازنات الاقتصادية الكبرى في بلادنا تمّ تحقيقها بواسطة تضحيات كبرى من طرف المواطن الذي ينتظر دائما تحسين ظروف معيشته، فالمطلوب هو سهر كل هيئات ومؤسسات الدولة على تنفيذ هذه الميزانية حتى تظهر آثارها الإيجابية على أرض الواقع.

شكرا على حسن انتباهكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد عبيد، والكلمة للسيد حسان بونفلة.

تلك هي المشاريع التي تساهم في التخفيف من البطالة وتنعش الاقتصاد لأن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصصت أغلب مشاريعه محليا لقضايا هامة حقيقية ولكن ليست منتجة لمناصب عمل قارة وغير كافية بالنظر إلى طلبات العمل، لأنها خصصت لصرف المياه المستعملة وجلب المياه الصالحة وفك العزلة وغير ذلك، حيث إن هذه المشاريع تمس بتحسين إطار الحياة للمواطن حقيقة ولكن لا تساهم في خلق مناصب عمل دائمة، وربما ستظهر نتائجها لاحقا.

سيادة الرئيس، إنني أؤمن وأبارك مساعي الدولة في توفير السكن الاجتماعي وأن بيع السكنات الاجتماعية إلى جانب صيغة الكراء - الشراء (Location-Vente) يشكل إجراء جادا في التخفيف من الأزمة، لكن يبدو لي أن المشكل يكمن في التوزيع وذهاب السكنات إلى غير المحتاجين إليها.

إذا علمنا أن الدولة تنجز تقريبا حوالي 60.000 سكنا سنويا منها الريفي والتطوري والاجتماعي والترقوي... إلخ، إن سوء التوزيع أدى إلى عدة تظاهرات احتجاجية وتشنجات اجتماعية حملت نتائجها الإدارة المحلية وحدها، وعليه أتمنى إعادة النظر في مقاييس التوزيع وتشكيلة اللجنة الموزعة بحيث تبتعد الإدارة المحلية عن إنتاج السكن وتوزيعه وتكليف ديوان خاص أو أية مؤسسة أخرى تعمل على الإنجاز والتوزيع أو البيع في إطار اقتصاد السوق.

سيادة الرئيس، إن ميزانية التسيير حققت قفزة كبيرة، بحيث ارتفعت من 696.30 مليار دينار سنة 1978 إلى 1050.17 مليار دينار سنة 2002 أي بزيادة 354 مليار دينار أي ما يعادل 10.6%.

إن هذا التطور يتجاوز العقلانية كما عبرتم عنه سيادة الوزير، أو أكدت بأن إرادة الدولة قوية في جعل ميزانية التسيير أداة للانطلاق الاقتصادي، لكن ما نلاحظه في الميدان، فإن الأموال التي سخرت لذلك لم تعط النتائج المرجوة منها لأن الإدارة لازالت تؤدي خدمات دون المتوسط من

السيد حسان بونفلة: بسم الله الرحمن الرحيم...

السيد عبد المجيد عبيد (نقطة نظام): السلام عليكم، سيدي الرئيس أظن أنه من الواجب ومن المفروض بعد الكارثة التي وقعت في الجزائر العاصمة أن نؤجل هذه الجلسة إلى تاريخ آخر..
(Moi je pense qu'il aurait été par respect justement à ces morts..). أن نؤجل هذه الجلسة إلى يوم آخر، ونحن بكل صراحة ليست لدينا الإرادة لمناقشة قانون المالية وبعض الناس مفقودون وذووهم يبحثون عنهم. شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، هل كنت حاضرا بالأمس أم لا؟

السيد عبد المجيد عبيد: لم أتمكن من الحضور..

السيد الرئيس: تكلمنا بالأمس عن الموضوع وقدمنا تعازينا وتوقفنا دقيقة صمت ترحمًا على الأموات، والحياة تستمر، فالجهد الذي نقدمه للأموات أو الضحايا هو العمل، فالحياة لا تتوقف، لكن بكل روح ديمقراطية (Je consulte l'assemblée) فإذا كانت الجماعة موافقة على توقيف العمل سنوقفه ولا نعمل ولا مشكل في ذلك. سنطرح هذا السؤال على الحضور بالقاعة. هل نستمر في العمل أو لا نستمر؟

السيد عبد المجيد عبيد يطلب تأجيل النقاش وهذا اقتراح منه، وأنا بدوري أطرحه على أعضاء مجلس الأمة: فهل أنتم تؤيدون التأجيل الذي اقترحه السيد عبد المجيد عبيد أم لا؟ (كلام مبهم من طرف أغلب الأعضاء بالقاعة).

السيد الرئيس: لا، إسمحو لي! هل سأفتح مناقشة في هذا الموضوع أم ماذا؟

السيدة دليلة حليلو (نقطة نظام): سيدي الرئيس..

السيد الرئيس: تفضلي السيدة حليلو.

السيدة دليلة حليلو (نقطة نظام): ما قاله الأخ صحيح، فهناك كارثة تحمل جانبيين، جانب طبيعي وجانب إهمالي من طرف المسؤولين مثل (les élus des A.P.C) فبدلاً من أن نلغي أشغالنا ونمكث في بيوتنا ونتكلم عن مواضيع أخرى، أرى أنه من الأحسن أن نتكلم عن هذا الموضوع أو بالأحرى عن هذا الإهمال الموجود، فبعض الضحايا جرفتهم المياه إلى البحر فالواجب أن نتكلم في هذا بدلاً من إلغاء أو تأجيل الجلسة.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة حليلو.

على كل حال فالموضوع ليس محل حوار، فنحن بصدد دراسة قانون المالية لسنة 2002 الذي بدأناه أمس ونحن مستمرين في جدول الأعمال، والأخ قدم اقتراحاً وبدوري عرضته عليكم لتبدوا رأيكم فيه، تفضل السيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد (نقطة نظام): شكرا سيادة الرئيس. سيادة الرئيس، نحن متفهمون جداً لانشغال الأخ لكن أظن - كما قالت سيادتكم - أن المجلس قام بدوره كاملاً فعندما علم المجلس وسيادتكم مباشرة بالخبر المفزع الذي تأثرنا به كلنا بطبيعة الحال لأنهم جزء منا ونحن نمثلهم على كل حال، أبدينا تعازينا وكانت هناك أيضاً دقيقة صمت ترحمًا على أرواح هؤلاء المواطنين الذين تولت التكفل بمأساتهم سلطات البلاد التي لديها علاقة مباشرة معهم، ونحن كما قالت سيادتكم وهذا معروف في كل العالم في هذه الظروف بالضبط فالوقت يلزمنا بالعمل، وها نحن الآن في عملية رفع انشغالات المواطنين، والسيد رشيد عبيد قد أشار إلى ذلك، وقبله بالأمس أشار إليه الإخوان المتدخلون وركزوا أيضاً على إعطاء الوسائل الكاملة خصوصاً للبلديات والجهات المحلية كي تقوم بعملها.

إذن نواصل عملنا في جو عادي فهم في قلوبنا وفي عقولنا، لكن يجب أن نواصل العمل

سيادة الرئيس، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: أنا حريص جداً كي يكون هنا جو ديمقراطي، وتمكّن كل أخ من التعبير عن مشاعره وانشغالاته، لكن من المستحسن أن لا نخلط بين تقديم نقطة نظام وإلقاء خطاب، تفضّل السيد عبد المجيد جبار.

السيد عبد المجيد جبار (نقطة نظام):
السيد الرئيس، فقط للانتباه، فالدستور يلزمنا - لأن هناك مواعيد - أن نصادق على الميزانية في وقت معين لأنه إذا تجاوزنا هذه المواعيد فإنّ الميزانية سيوقّع عليها رئيس الجمهورية بصفة آلية، إذن لا بدّ أن نتابع عملنا لكي ننتهي من الميزانية والمواعيد واجبة ومحدّدة. شكراً.

السيد الرئيس: والله أريد جواباً واضحاً، فقد قلت إن على من يؤيّدون استمرار العمل أن يرفعوا أيديهم..... شكراً.
أظنّ أنها الأغلبية إذن فلنستمر في العمل، والكلمة للسيد حسان بونفلة فليتفضلّ.

السيد حسان بونفلة: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس، سيدي الوزير، الزملاء أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم.

نحن كأعضاء مجلس الأمة، جزء من هذا الشعب نتضامن مع كارثة سكّان ولاية الجزائر ولو بمرتباتنا الشهرية.

نشعر الآن في مناقشة الموضوع. سيدي الرئيس وسيدي الوزير، فأنا لست بصدده مناقشة قانون المالية، فقانون المالية أنجزه اختصاصيون يتماشى ودخل البلاد، فقط لديّ تدخل فيما يخصّ توزيع الأموال على مستوى الولايات، فمثلاً ولاية قالمة، سيدي الوزير نحن نعلم كيف صنّفتم هذه الولاية حتّى أعطيتموها أموالاً، فهي ولاية ريفية فلم تساعدها لا على أساس أنّها ولاية ريفية ولا حضرية، نريد أن نفهم فقط أين

وضعتم ولايتنا، فنحن نرى بعض الناس في بعض الولايات يثيرون المشاكل ويحرقون المدارس ويقطعون الطرق وبالتالي تنزلون إليهم ميدانياً وتحلّون مشاكلهم وتستمعون لهم، أمّا بعض الولايات التي من الممكن أن تكون ذات مشاكل أقلّ ضرراً من بعض الولايات التي تثير المشاكل للبلاد فلم تنزلوا إليها ميدانياً ولم تروها ولم تستمعوا نداءنا.

سيدي الوزير، أعطيكُم مثلاً، نحن في ولاية قالمة نرى أنّه في قانون المالية أين تكلمتم عن الغاز الطبيعي للمنازل (Gaz de ville) فهناك بلدية من البلديات وهي بلدية وادزناتي، فسكانها الذين يتواجدون في الجهة اليسرى منها لديهم الغاز أمّا المتواجدون في جهتها اليمنى فيفتقرون إليه!!

فعلى مستوى الولاية، يوجه المواطنون إلى الوزارة، أمّا على مستوى الوزارة فيوجهونهم إلى الولاية. إذن فأين نذهب نحن؟

هذه نقطة، والنقطة الثانية هو التنقل المدرسي تعلمون أنّ النقل المدرسي هو بالنسبة للولاية يعتبر كارثة، لماذا؟ لأنه حتى وزير التضامن حين نزل إلى الميدان وعد البلديات التي كانت صابرة باعطائها حافلات وأن لا يكون هناك أيّ مشكل على مستوى بعض البلديات.

أقلّ شيء كان يجب عليه فعله هو عدم الكلام فقد وعد المواطنين ولم يوف بوعده إلى حدّ اليوم! وعندما أحضر حافلة واحدة قدّمها لمقرّ الولاية دون أن يقدّمها لمن هم بحاجة إليها! نحن في ولايتنا سيدي الوزير تعرف بأنّه لدينا خطأ حديديا وهو الواصل بين بوشقوف والخروب، وهذا المشروع كان قيد الدراسة ولا نعلم شيئاً عنه الآن، ونظرنا في برنامج الإنعاش الاقتصادي فلم نتمكّن من رؤية الشيء الملموس!

وأنا أقول الحقيقة وبلغه الشعب، نحن المواطنين لسنا فرحين الآن في بعض المواقف لأنّه لا توجد عدالة في التوزيع، فلو كانت هناك عدالة في توزيع المالية حينئذ تكون مقبولة.

أما بعد، يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2002 للحفاظ على الاستقرار المالي ودعم الإنعاش الاقتصادي، كما يهدف إلى تعبئة الموارد الجبائية وشبه الجبائية في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق الإنصاف والتضامن والتوازن للميزانية والتكشف من خلال الضغط على النفقات العامة، وعلى الرغم من الضغوطات ذات الطابع الهيكلية إلا أن هناك تحسينات أدخلت لعصرنة التراتيب الجبائية وعلى الهياكل وطرق التدخل على الرغم من ارتفاع الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية، وهذا شيء منطقي في نظرنا لتبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات. وبات من الضروري التحكم في تسيير النفقات العامة لإنجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن عنه والذي يعلّق عليه المواطنون آمالا كبيرة والتمكّن من تحصيل الأموال الضرورية والكافية لتمويل برنامج الإصلاحات وتنشيطها تحضيراً للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والانخراط في منظمة التبادل الحر للاتحاد الأوروبي.

سيدي الرئيس، إن اعتماد الجزائر في ميزانيتها على مداخيل البترول والتي تتحكّم إيجابيا أم سلبيا في سياستنا الاقتصادية قد أثبتت الواقع. إن ارتفاع أسعار هذا الأخير أو انخفاضها يؤثر بقوة في تغيير التوازنات المالية والإصلاحات الاقتصادية والذي ينجّر عنها تدهور الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وعلى الرغم من الاعتمادات المالية المرصودة من الاحتياطات النفطية إلا أنّ أثرها وانعكاساتها للرفع من القدرة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين تبقى صعبة المنال على الرغم من الإجراءات التي اعتمدها هذا المشروع من توسيع الهياكل القاعدية المدرسية والجامعية والتمويل بالماء الصالح للشرب واقتطاع نسبة من الجباية البترولية لدعم برنامج التنمية بالجنوب الكبير، وتدعيم السكن بنوعيه الاجتماعي والبيع عن طريق الإيجار، وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتنشيط الإجراءات الجبائية وتعزيز جهاز مكافحة

ومادامت هناك ولاية يقدر لها 100 مليار وولاية أخرى تقدّم لها الملايير فنحن لا نتقبل الوضع. لكن هناك شيء نعدكم به وهو أننا لا نخرب أية مدرسة، ولا نقطع الطرق، وأرجو أن تستمع إليّ سيدي الوزير، فمن فضلك استمع لنا على الأقل، فنحن من الممكن أننا نتكلّم معك وقد تكون هذه النقطة قد برمجت لديكم مسبقا، ولكن على الأقل استمع لنا وحتى إن لم نتمكن من حلّ المشكل ويكون هذا الأمر خارجا عن مقدرتكم فالله غالب، فاستمع إلينا!

في هذه الولاية، لدينا البناء الحضري، ف فيما يخص الشراء عن طريق الإيجار فقد حددتم لنا نسبة 2000 مسكن على مستوى الولاية، ونحن نطلب 4000، هذا يعني أنه إذا أضفتم لنا 2000 مسكن فسيسوى المشكل، كما نطلب منكم تدعيمنا بالبناء الريفي وتنتهي المشكلة!.

نرجع إلى الفلاحة، فلدينا سدّ (بوهمدان) إذا وصلناه عن طريق بوهمدان، واد الزناتي ورأس العقبة بنواحي تاملوكة، تستطيعون الإنقاص من حدة الأزمة بخلق مناصب شغل بحدّ غير معقول ميدانيا، هذا حتى لا يقول بعض الصحافيين والمسؤولين أننا نقوم بحملة انتخابية، فنحن لا نرشح أنفسنا للانتخابات هذا حتى تكون الأمور واضحة فنحن نتكلّم معك سيادة الوزير لأنّ هذه مشاكل حقيقية خاصة بالولاية. وبارك الله فيك وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، والكلمة للسيد امحمد بوشورور.

السيد امحمد بوشورور: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، السيد الوزير والوفد المرافق له، السادة رجال الإعلام، زميلاتي زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لايفوتني أن أتقدم بتعازي الخاصة والقلبية إلى كل العائلات التي كانت ضحية الكارثة الطبيعية.

إليها ببرامج فلاحية خاصة لكن ليست بالصيغة الحالية لصندوق الدعم الفلاحي (FNRDA) ولكن بصيغة استثنائية تراعى فيها خصوصية المنطقة وسكانها.

3- وفي مجال التربية، ونظرا لتجميد المناصب المالية منذ 1995 مما نتج عنه عجز فظيع أثر على مستوى التمدرس خاصة بالمناطق النائية، وعليه فإنّ وضعية الموظفين المستخلفين يجب أن تعطىها الدولة العناية الكاملة للخروج نهائيا من هذا المشكل.

4- الريّ: في قطاع الري، على الرغم من استفادة مواطني مدينة الشلف من مياه سدّ سيدي يعقوب إلا أن نسبة ضياع وتسرب هذه المياه بلغت 60% نظرا لقدم شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب، وقد لمس السيد وزير القطاع ذلك بنفسه عند زيارته الميدانية للولاية، ودائما في ميدان الريّ، هناك مشكل مطروح منذ 21 سنة أي منذ زلزال الأصنام 1980 والذي أفقد المواطنين ثقته في دولتهم ومسؤوليهم وهو مشكل تصريف مياه الأمطار بيسرية ببلدية وادي الفضة والذي أفقد الولاية مساحات من الأراضي الفلاحية الخصبة طيلة 21 سنة وهي قيد الدراسة، فأية دراسة هذه التي تبقى 21 سنة؟

5- في قطاع الشباب: تمتلك ولاية الشلف هياكل قاعدية رياضية هامة تأثرت بفعل العوامل الطبيعية وخصوصية المنطقة، مما جعلها غير صالحة للاستعمال أمام الطاقات الشبانة، وعلى سبيل المثال المركّب الأولمبي والملعب الساحلي «معمّر» لكرة القدم، حيث عجزت هذه الهياكل حتى على استقبال مباراة كرة القدم الخاصة بفريق أولمبي الشلف الذي ينتقل إلى بلدية وادي الفضة للتباري في مباراته الرسمية. وعليه فإنّ صيانة وترميم وتصليح هذه الهياكل أصبح أكثر من ضروري.

أمّا بالنسبة للجمعيات الرياضية الصغيرة المتواجدة عبر تراب بلديات الولاية فأصبحت تعاني من انعدام الدعم المادي وحتى المعنوي

الغش الجبائي والتهرب من الضريبة وتخفيف الرسوم لصالح المؤسسات والأفراد ومراجعة أنظمة الرسوم بالنسبة لبعض المداخيل والممتلكات ومراجعة الرسوم شبه الجبائية.

سيدي الرئيس، على الرغم من كل هذه الإجراءات الجبائية منها والهيكلية إلا أن ظروف معيشة المجتمع الجزائري تزداد يوما بعد يوم تدهورا في وقت إزداد فيه الأغنياء غنى والفقراء فقرا، وحتى برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي ننتظر منه انتعاشا اقتصاديا وتحولاً في جميع الميادين إذا لم يراقب مراقبة ميدانية صارمة، ويوجه للقطاعات المنتجة للثروة فإن مآله الفشل. وهنا يجب التنبيه لتأطير الجماعات المحلية بكفاءات ميدانية فلا يمكن الانطلاق في برنامج ضخم مثل هذا بنفس القدرات البشرية العادية وكأننا في برنامج عادي مع مسح ديون البلديات حتى تنطلق وتحرر من المعوقات وتحقق فعلا الأهداف المرجوة من الإنعاش الاقتصادي.

سيدي الرئيس، ليسمح لي زملائي التطرق لبعض معاناة مواطني الدائرة الانتخابية التي أمثلها ألا وهي ولاية الشلف.

1- إن أكبر مشكل يبقى مطروحا بهذه الولاية وي طرح أكثر من سؤال هو وضعية البناءات الجاهزة والتي مرت عنها 21 سنة، وأصبح أغلبها بيوتا قصديرية. وأثناء زيارة السيد أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة السابق وبعد معاينة ميدانية وإلحاح من النواب والمنتخبين المحليين أقرّ بتشكيل لجنة وزارية زارت الولاية وعاينت الوضعية، لكننا لم نطلع على نتائجها والقرارات والاقتراحات الناتجة عن هذه المعاينة وأصبح مواطنو الولاية عرضة للإشاعات خاصة عندما تصدر من هيئات رسمية، وإنني أنتظر جوابا صريحا من السيد وزير المالية أو السيد وزير السكن حول هذا الموضوع ليتأكد المواطن من الإجراءات الفعلية المتخذة ولا يبقى عرضة للإشاعات.

2- الريف: يجب تدعيم المناطق الريفية التي هجرها المواطنون نتيجة الظروف الأمنية، وعادوا

مناطق بلادنا، لأننا زرنا من خلال معاينات ميدانية من شرق الجزائر إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، رأينا هذه المظاهر الهشة تهتز لها الدولة لمجرد كارثة طبيعية، ففي البلدان المتقدمة التي تحترم نفسها هناك الآليات التي على الأقل إذا لم تقدر أو لم ترتقب وقوع الكارثة، فهي تهيئ كيفية لمواجهة هذه الكارثة بالإمكانات المادية، البشرية، المالية وإلى غير ذلك، ولكن في بلدنا وللأسف نرى كيف تؤول الأوضاع، فقد ننهار بسرعة، نستاء، نحتار... إلى غير ذلك فإلى متى هذا الأمر؟ هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن موضوع معالجة أوضاع الجزائر ليس في إمكانات مالية أو استراتيجية أو ميزانية أو برنامج إنعاش.. إلى غير ذلك، فلطالما مدت لبلادنا مثل هذه المسائل: الاستراتيجيات، البرامج، الميزانيات، تطهير المؤسسات، 1000 مليار و 200 مليار، برنامج الإنعاش ما يزال بـ 525 مليار ولا أشك أنه كاف بهذه الطريقة التي نسير بها لأن الأمر يتعلق بجهة أخرى بكل بساطة، المسؤولية...

السيد الرئيس: رجاء أن تبقى في موضوع جلستنا اليوم وهو مناقشة نص قانون المالية لسنة 2002 وإذا أردت أن تفتح مناقشة سياسية فسنفتح لها جلسة خاصة أو جلسات كما تريدون لكننا نتكلم الآن عن قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2002، فنحن ما يهمنا هو أن تفيدنا برأيك في هذا القانون، استمر من فضلك.

السيد بشير طويل: بارك الله فيك سيدي الرئيس، الميزانية أداة تقنية تنفذ برنامج، وهذا البرنامج يتنفذ في محيط وهذا المحيط إن لم يكن سليما فلنحضر أية استراتيجية ولن تنفع. فإذا كان هذا البرنامج - هذه البذرة - لم تنبت في أرضها الطبيعية فلم تثمر لنا ثمارها، هذا مستحيل.

تربة بلادنا تحتاج رعاية وعناية، تحتاج إلى مسؤولية، تحتاج إلى شرعية، تحتاج إلى المصادقية،

في بعض الأحيان، وعلى سبيل المثال الجمعيات المتواجدة على مستوى تراب بلدية الشطية التي لا يمكن للبلدية أن تدعمها لكون قوانين إعداد ميزانية البلدية عاجزة، تمنع منح الجمعيات الرياضية من الإعانات المالية من هذا الأخير، علما بأنه على مستوى كل تراب البلدية لا توجد أية مؤسسة عمومية أو خاصة بإمكانها إعطاء يد المساعدة لهذه الجمعيات فكيف التعامل؟ وما هو الحل لبلدية كهذه؟..

السيد الرئيس: شكرا، والكلمة للسيد بشير طويل فليتكلم.

السيد بشير طويل: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس، السيد الوزير والطاقم المرافق له، زملائي، زميلاتي الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنا منشغل كثيرا بدوري ومتألم للشيء الذي حدث في الجزائر العاصمة وبعض ولايات الوطن جراء الكارثة الطبيعية التي تمثلت في الفيضانات التي أتت على أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

أما بالنسبة للأرواح فهم شهداء مصداقا لما جاء في الحديث «من مات غريقا فهو شهيد» ونسأل الله تعالى لأوليائهم الصبر والسلوان وأن يعوضهم وإيانا بما يمكن تجاوز هذه المحنة. تستوقفنا هذه المحنة الكارثية على الكثير من الأمور التي يجب أن نلتفت إليها بجدية في بلادنا الجزائر الحبيبة.

محطة هذه الكارثة مثل محطة كارثة زلزال عين تموشنت مثل محطة موجة البرد والثلوج التي أتت على الماشية وكثير من أرواح المواطنين في البيض والنعام، مثل كارثة زلزال بني ورتلان، مثل كارثة فيضانات عين تموشنت التي وقعت ثانية في السنة الماضية، مثل كارثة أمس وكلها تبيّن هشاشة الأوضاع التي هي عليها بلادنا ولا نقول بعض مناطق بلادنا وإنما نقول أغلب

في نفس المضمار أ طرح تساؤلي: إذا كانت هذه التعليمات والتوجيهات العالمية تفرض علينا أن نقيم تدابير تضرّ بمواطنينا فأنا أرفضها، لا آتي اليوم وأقول إنه من واجبي تقديم هذه التدابير في قانون المالية لأنه لدي توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لنهاية السنة ويجب أن يكون هذا دليلاً على أنني مندمج وأدخل فيها أموراً ربّما لا يتقبلها المواطن وتضرّ بقدرته الشرائية ولا تحسّن أوضاعه الاجتماعية. إذن فهذه المسائل يجب مراعاتها، نحن نرى ما يهمنى وليس ما يههم المحيط الإقليمي والتكتلات التي ننضم إليها.

إذا تكلمنا على برنامج الإنعاش الاقتصادي، سيدي الرئيس كي أدخل في الموضوع ومادمت قد طلبت منّي ذلك، فبرنامج الإنعاش الاقتصادي ومن دون تشكيك في النية وحتى أهداف الخطة النابعة من ضرورة دعم الطلب، لتحريك العرض وتفعيل الإنتاج وما ينجرّ عنه من تشغيل وحلّ عدة مشاكل اجتماعية، فإنّ تحفظنا يتوجه نحو طريقة إعداد هذه المشاريع والمخططات المحلية والأرقام المقدمة للمصالح المركزية التي تعتمد عليها في توزيع الحصص (les quotas). لدينا تحفّظ لأن الكثير من المسؤولين المحليين يسبقون مسؤولين آخرين في تقديم أرقام لا يعلمها إلا الله حتى يتحصلوا على مشاريع ضخمة، رأينا وقمنا بتقييم لمعدلات التوزيع عبر 48 ولاية، هناك تفاوتات (Il y a des disparités) فهناك ولايات أخذت 17 مليار دينار وهناك من أخذت 800 مليون دينار، فهي لم تصل حتى المليار دينار في حين أنّها بحاجة إلى عناية أكبر في مسائل اجتماعية كبيرة. نقول في برنامج الإنعاش، ما هو موقع مشكلة المياه في وهران من هذا البرنامج؟ ما هو موقع مشكلة التصحرّ الذي أصبح الآن يزحف من الشمال إلى الجنوب فمن تبسة وخنشلة يصعد نحو الجنوب - معادلة عكسية - ؟ ما هو موقع المسائل الفلاحية وحماية البيئة والحفاظ عليها من هذا البرنامج؟ هذه كلّها مسائل

تحتاج إلى الثقة بين المواطنين، تحتاج إلى الديمقراطية في التفكير وفي التخطيط والتنفيذ والرقابة، حين نصل إلى هذه الدرجة فلا نأتي بـ 1000 مليار كي نحلّ مشاكلنا فربّما نأتي بدينارات فقط ولكن دينارات توضع في موضعها الحقيقي، وكلّ واحد سيروفق مسؤوليته وضميره ووفق شرعيته، هذه هي المسألة الأولى.

المسألة الثانية تتعلق بالتشخيص لوضعية الانسداد هذه، لماذا لم نتقدم؟ نقول لماذا لم نتقدم؟ لأننا إذا شخصنا ورجعنا إلى أسباب هذا الانسداد نجد ربّما 10% منها تعود إلى الهياكل والتنظيم وتسيير الدولة وربّما 90% منها تعود إلى العنصر البشري، هذا العنصر الذي تضع بين يديه الأموال الطائلة ولكن للأسف نرى أن هناك تسربات على اليمين وعلى الشمال! فحان الوقت الآن لأن نضع أدوات للرقابة تبدأ بإصلاح الإنسان قبل إصلاح هياكل الدولة.

نبادر بإصلاح الإنسان الذي يعتبر رجل الدولة حتى نصل إلى رجل الدولة المسؤول الحقيقي. الملاحظة الثالثة هي أن المواطن لا يحتاج، أولاً يفقه أولاً يفهم الأرقام التي نقدّمها له كتحصين المعدّلات التنموية، انخفاض التضخم، تحقيق التثبيت الاقتصادي.. إلى غير ذلك.

فالمواطن إذا قدّم له كلّ هذه الأرقام ويرى نفسه مازال يعيش في وضعيته المأساوية، فبالنسبة له لم يتغيّر شيء، هو إذا جاع اليوم وأكل في الغد يقول الحمد لله تحسّنت الأوضاع، وإذا كان اليوم عارياً ولبس في الغد يحمده الله، فهذا هو الخطاب الذي يفهمه المواطن، حتى الآن وللأسف سيدي الرئيس مازلنا نعاني هذه الوضعية المأسوية وهذا التدهور في معيشة مواطنينا، إذن فيجب أن نرى كيف نخرج من هذا الوضع.

المسألة الرابعة في هذه الملاحظات، سيدي الرئيس، فإننا كلّ مرة نتكلّم في وجوب تكييف أوضاعنا مع مقتضيات الاندماج والانضمام إلى التكتلات الإقليمية تشريعياً ومؤسستياً إلى غير ذلك.

أولاً: إنني أثنى بارتياح المبادرة الطيبة والقيمة في نفس الوقت لقيادة البلاد رئيساً وحكومة والمتمثلة في رفع النسبة المئوية للجباية البترولية من 01 إلى 02% والموجهة إلى صندوق تنمية مناطق الجنوب، حيث تضاعف المبلغ للسنة المالية المقبلة 2002 ليصل إلى 18.33 مليار دينار جزائري ما سيسمح دون شك من دعم التنمية المحلية والدفع بهذه المناطق إلى الرقي والازدهار لتلتحق بباقي مناطق الوطن وذلك في إطار التوازن الجهوي.

ثانياً: أشير أيضاً إلى أن الضريبة مكلفة مقارنة بحجم الأعمال ورؤوس الأموال المتداولة بهذه المناطق إضافة إلى ضعف المرافق الصناعية، التجارية، الفلاحية... إلخ، مما يتطلب إعادة النظر في قانون الجباية وتكييفه حسب خصوصيات كل منطقة وخاصة مناطق الجنوب الكبير ليتمكن المواطن من المشاركة في هذا الواجب الوطني الذي تعتمد عليه الدولة في الإنفاق العام ولنصل إلى الضريبة التي تضمن استمرار الضريبة وليس إلى قتلها.

ثالثاً: يجب مراعاة تكفل الدولة بتعويضه النقل في إطار الميزانية وذلك في مجمل السلع الاستهلاكية ومواد البناء والمحددة حسب التنظيم بـ 01.5 دج للطن الكيلوميتري (01,5 DA/T.km) وذلك بالنسبة لولايات الجنوب الكبير الأربع: تندوف، تمنراست، أدرار وإيليزي، حيث أصبحت برامج السكن الاجتماعي لا تنجز في أوانها وإن أنجزت فعلى حساب النوعية والنمط العمراني الذي لا يتماشى وطريقة عيش سكان هذه المناطق وخاصة بعد تحديد وزارة السكن للمتر المربع المسكون بـ 15 ألف دينار جزائري وذلك نظراً لتكلفة النقل وبعد هذا الولايات عن مراكز التموين ولو أدى بنا ذلك إلى التكفل بهذه التعويضات في إطار صندوق تنمية مناطق الجنوب، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد نوح أبيري والكلمة للسيد عثمان حاجي فليفضل.

أنية ولها أولوية بالنسبة للمواطن. إذن بقدر ما تكون النية صالحة لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بقدر ما يكون في التوزيع ما يقال عنه لأنه لا يراعي أولويات بعض المناطق التي هي متضررة حالياً بمشاكل خطيرة جداً. سيدي الرئيس، الآن الوضع يحتم علينا تعبئة كل جهودنا.

بالمناسبة فإن بهذه الكارثة التي وقعت نذكر بالمخططات التي تتقدم بها وزارة المالية أو الدولة بصفة عامة إلى حكومتنا في حالة انخفاض أسعار المحروقات المرتقبة. ليس هذا الشيء فحسب وإنما كذلك مراجعة برنامج الإنعاش. فعن قريب سوف نصادق على قانون تهيئة البيئة التي يضع مخططات إقليمية معينة تؤخذ فيها بعين الاعتبار نفقات هذه الأقاليم وربما حتى إعادة النظر في المشاريع الأساسية لهذه الأقاليم. هل برنامج الإنعاش الذي صادقنا عليه والذي والله أعلم أن (les fiches d'identité) الخاصة بالمشاريع لم توضع بعد، سوف تتراجع في إطار هذه التهيئة الجديدة أم ستستمر فيها؟ وهناك مسائل أخرى تتعلق بالوضع الاجتماعي ودور المجتمع المدني، سيدي الرئيس، لدينا نداء أوجهه إلى مصالح وزارة الداخلية كي تترك هذه الجمعيات الخيرية خاصة في هذا الشهر العصيب الذي يتميز ببرودة الطقس والأحوال التي تعرفونها...

السيد الرئيس: شكراً، والكلمة للسيد محمد نوح أبيري.

السيد محمد نوح أبيري: سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيكون تدخلني في ثلاث نقاط مختصرة جداً حتى لا أثقل كاهل الإخوة.

السلطات العمومية من بلدية ودائرة وولاية أن تبدأ ببرنامج عمراني مدروس لتلبية مطالب السكان من جهة والحفاظ على الواجهة المشرقة للعاصمة حتى لا تتكاثر مثل الأحياء شبه الفوضوية في القرن الواحد والعشرين.

سيدي الرئيس، معالي وزير المالية المحترم لدي إضافة بخصوص الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتي تقصر عملية الاستيراد على الشركات الخاصة والعامة فقط، فإننا نرى ضرورة فتح المجال أيضا للخوادم الأفراد للاضطلاع بهذه المهمة نظرا للخبرة المكتسبة مما يضيف نجاعة أفضل ويفتح مجالا أحسن للمنافسة. شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عثمان حاجي والكلمة للسيد عبد الكريم بن عبد الكريم.

السيد عبد الكريم بن عبد الكريم: شكرا للسيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير ممثل الحكومة والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السادة الحضور، السلام عليكم.

بودي أن أشارك في إثراء ومناقشة قانون المالية لسنة 2002 وأعبر عن بعض الانشغالات التي يعاني منها المواطن في حياته اليومية وقبل أن أتطرق إلى هذه المواضيع لايسعني في البداية إلا أن أقدم جزيل الشكر للجنة المالية والاقتصادية لمجلس الأمة على الجهود التي قامت بها في إعداد هذا التقرير التمهيدي لقانون المالية لسنة 2002.

لقد تكلم أحد المفكرين على أن النمو الطبيعي للدولة ينبغي أن يمر بالمراحل التالية:

- 1- الفلاحة،
- 2- الصناعة،
- 3- التكنولوجيا،
- 4- المعرفة.

السيد عثمان حاجي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي وزير المالية المحترم والوفد المرافق له، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد، إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2002 والجزائر متحركة في الاقتصاد الكلي مع مداخيل السنة الماضية وهذا كما يعلم الجميع لارتفاع سعر البترول واستقراره حسب توقعات الميزانية.

هذا التحسن في المداخيل أدى إلى التحكم في المديونية من جهة، والمحافظة على احتياطي صرف مهم مع الدخول في سياسة اقتصادية شعارها الإنعاش، بحيث رصدت الدولة لهذا الغرض مبلغا كبيرا إذا ما استغل بعقلانية سيؤدي حتما إلى إقلاع اقتصادي وإنعاش اجتماعي ومن المعلوم أن أية سياسة اقتصادية هدفها الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين أوضاعهم وتوفير الشروط الأساسية لحياتهم العامة والخاصة وهنا أريد أن أشير سيدي الرئيس إلى أن المهزلة العمرانية الواقعة عند البوابة الشرقية للعاصمة بحيث شارك الجميع من سلطات ومواطنين في تفاقمها ألا وهي منطقة الحمير المعروفة لديكم جميعا وتعتبر من أهم المجمعات السكنية والسكانية حيث استثمر المواطنون جهدهم في بناء هذا الحي الكبير بأموالهم وجعلوه من بين أهم المراكز التجارية على المستوى الوطني مع ما أحدثوه من إنعاش اقتصادي وحركة تجارية دؤوبة خفقت من البطالة في هذه المنطقة واستطاعت أن تموّل خزينة الدولة مما يدفعه التجار من ضرائب واستحقاقات ولكن مع ذلك سيدي الرئيس فإن سكان هذا المجمع يعانون الأمرين، فلا طرقات معبدة ولا كهرباء ولا قنوات صرف المياه ولا حتى الماء الصالح للشرب، لهذا سيدي الرئيس إذا لم تتخذ إجراءات استعجالية لفك العزلة التمدنية عن هذا الحي الهام تصبح أكثر إلحاحا وواجب على

الفقراء وتقلصت فرص الشغل وفي جل القطاعات حيث ازداد تفشي البطالة وبشكل رهيب في أوساط الشباب والمتقنين وأصبح المواطن في حيرة من أمره في تحصيل قوته وقوت عياله وهو يسمع بارتفاع أسعار المحروقات لكنه لم يلمس أي تغيير في مستوى معيشته سوى من سيء إلى أسوأ.

أما من ناحية الجباية، لقد سبق لي أن تكلمت عن الجباية وشبه الجباية فإنها تحتاج إلى إصلاحات جذرية تتسم بالمرونة الموضوعية وخصوصيات مناطق الوطن المختلفة خاصة عند إعداد قانون المالية.

وخصوصا في الإجراءات التنظيمية والتطبيقية حيث يجب كذلك التمييز بين المناطق الحضرية والريفية وخصوصا حيث سمعنا بأن الإحصاء العام للممتلكات قد بدأ وهذا حتى يعكس فعلا صرامة الدولة في تحصيل الجباية من جهة والتكفل الحقيقي بانشغالات المواطنين من جهة أخرى، ولتحقيق ما أمكن من الضرائب والرسوم التي لازالت عائقا في وجه المستثمر سواء كان جزائريا أو أجنبيا.

أما من ناحية الكهرباء فلقد سبق لنا كذلك أن تطرقنا مرات عديدة إلى هذا الموضوع وخصوصا في مناطق الجنوب الكبير. ولقد عبر عنها المواطنون مباشرة عند لقاءهم برئيس الجمهورية في زيارته الأخيرة للجنوب ولقد اتخذ السيد الرئيس قرار الخفض في تلك الولايات وكانت فرحتنا كبيرة، ولكننا فوجئنا عند حصولنا على الفواتير بأنّ تدعيم الدولة لا يتعدى 480 دج في الفواتير الصيفية التي تفوق غالبيتها 10.000 دج! ولذا فإننا نعيد الكرة مرة أخرى بطلبنا هذا من أجل إعادة التفكير فيه بجدية لأنه مطلب شعبي ملح يقيس به المواطن في تلك المناطق مدى تكفل الدولة بانشغالاته الأساسية لأنّ الكهرباء مثلها مثل الماء لا يمكن العيش بدونها خاصة في فصل الصيف حيث يعيش المواطن الجحيم بأتم معنى الكلمة.

وهذا التدرج الطبيعي ويتمشى مع التطور التاريخي للبشرية. ولكن في بلدنا لم يحترم هذا التدرج مما نجم عنه عدم الارتقاء نحو تحقيق التنمية الشاملة، ففي الآونة الأخيرة رغم الرخاء المالي الذي سجل منذ سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار البترول إلا أن هذا لم يغيّر كثيرا في الوضع الاجتماعي الصعب الذي يعيشه غالبية الشعب الجزائري.

ولقد كشف التقرير الاجتماعي والاقتصادي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S) خلال السداسي الثاني من سنة 2000، أن 01.61 مليون جزائري يعيشون تحت الفقر الغذائي ومنهم 70% يعيشون في الوسط الريفي وإن دائرة الفقر توسعت لتشمل 12 مليون جزائري، كما سجل التقرير عودة أمراض الفقر من جراء سوء التغذية كالسل والجرب والتيفوئيد وغيرها.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق فيه قانون المالية التكميلي لسنة 2001 والذي نعلق عليه آمالا كثيرة مع عدم وجود آفاق كثيرة تشير إلى نمو اقتصادي كفيل بتحسين وضع السكان الاجتماعي فإنه سيؤدي لا محالة إلى تأزم الوضع الاجتماعي للطبقات المحرومة إن لم يعد الاعتبار لمنهجية تطبيقه وتقسيم الأموال بطريقة عادلة على كل مناطق الوطن ومراقبة صرفها.

إن حالة البيئة في الجزائر مقلقة جدا إذ إن تمركز 64.7% من السكان في المناطق الشمالية أنهك الموارد الساحلية وأخلّ بالتوازن البيئي وإن الاعتناء بهذا الجانب وإعطاء الوزارة المعنية كل الإمكانيات المادية حتى يتسنى لها معالجة تدني الوسط الطبيعي وتلوّث الهواء وإن مستقبل الثروة المائية في بلادنا مهدد كذلك بالزوال نتيجة عدة عوامل.

إننا نلاحظ في السنوات الأخيرة تدهورا كبيرا في مستوى معيشة المواطن. وهذا نتيجة سياسة اقتصاد السوق المنتهجة بطريقة عشوائية زادت من حدة الفقر وانضمت الطبقة المتوسطة إلى طبقة

إنعاش اقتصادي مكثف وتحسين إطار معيشة السكان ونحن نعلم أن هذا وذاك لا يتم إلا بفتح مناصب شغل فأين هذه المناصب؟.

إن القادرين من الفقراء ينتظرون توفير العمل وتيسيره حتى يستغنوا عن طلب المعونة من الدولة وتكليفها عبء الإنفاق عليهم من خزائنها، هؤلاء الناس يبحثون عن العمل وليس عن إعطائهم معونات.

الوضع الاجتماعي المزري وتوسيع دائرة الفقراء أصبح حديث العام والخاص ناهيك عما يتعرض إليه الشباب الجزائري الذي يمثل الفئة الكثيرة الأكثر تضررا بسبب وضعه الاجتماعي للفساد الأخلاقي والرذيلة والآفات الاجتماعية الخطيرة والجرائم وانتشار المخدرات والسرقة والتسول والهروب غير القانوني من الوطن للإقامة اللاشعرية في بلدان أخرى متدمرين من وطنهم! لا بد من دق ناقوس الخطر فالانفجار الاجتماعي المؤجل مرارا قد يحل بنا لا قدر الله وعندئذ يصعب إطفائه أو معالجة آثاره.

نهيب بوزارة الشؤون الدينية أن تولي مزيدا من العناية لحماية شبابنا من هذه الهمجة اللاأخلاقية التي يتعرض لها وتشجيع المبادرات الإيجابية في ذلك.

سيدي الرئيس، إن الكثير من العمال يطالبون بتعجيل أجورهم فلا يكفي أدائه كاملا بل لا بد من أدائه عاجلا لأن تأخيرته يؤذيه ويحرمه ثمرة جهده وعرقه في أنسب الأوقات عنده ويقل من نشاطه ورغبته في العمل.

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما ذكر معالي الوزير المكلف بها تغطي أكثر من 90% من النسيج الاقتصادي في العالم وأنها تشغل 90% من مجموع اليد العاملة في العالم، فإن هذه المؤسسات عندنا لازالت ضعيفة ليس بسبب غياب النصوص القانونية ولكن بسبب الضغوطات والتماطل الإداري ومنظومة مالية ومصرفية غير واقعية وخاصة صعوبة الحصول على العقار الصناعي مما منع دون شك إنشاء

أما فيما يخص صندوق تنمية الجنوب فإننا نعبر عن ارتياحنا إلى الإجراء المتخذ في قانون المالية لسنة 2002 ولكننا نلفت الانتباه إلى أن التنمية الصحراوية لا يمكن أن تتجسد إن لم نعط العناية الكافية إلى قطاع المواصلات والاتصال، لذا فإننا نرى أنه من الضروري دراسة مشروع السكة الحديدية شمال-جنوب ومن الجنوب نحو إفريقيا، لأن اللقاء الدولي الذي عقد بولاية أدرار في الآونة الأخيرة والذي كان عنوانه «التواصل الإفريقي الجزائري والتنمية الصحراوية» قد بين الأهمية الكبرى لهذا المشروع على التنمية الصحراوية. أما فيما يخص كل الإجراءات الأخرى المتخذة في هذا القانون فإنها موضوعية وتعكس الإرادة الحسنة من أجل الوصول إلى مستقبل زاهر للبلاد والعباد. وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم والكلمة للسيد أحمد صديقي فيلتفضل.

السيد أحمد صديقي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد معالي وزير المالية والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا أتوجه بتعازي الخالصة لذوي وأهالي ضحايا الكارثة التي أصابت وطننا العزيز ولا نملك إلا أن نقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون»، «إن لله ما أخذ ولله ما أعطى»، سائلا المولى عز وجل أن يرزق أهاليهم الصبر والسلوان.

وبإيجاز أقول إن هذه مآلات اللامبالاة وليصحو الضمير الحي.

سيدي الرئيس، إن اهتزاز ثقة المواطن في حكامه سببت اضطرابات أو شكت أن تهدم دولتنا وأن تشتت وحدتنا الوطنية ومست مساسا خطيرا بسيادتنا ولكن كيف نسترجع هذه الثقة ومختلف برامج الحكومات تتكلم عن

إنّ من واجبي كمنتخب ومن حق أهل الولاية التي أنتمي إليها وهي ولاية الأغواط أن أقدم أمامكم ما أراه مجحفاً بل ظلماً لمواطني هذه الولاية وخاصة البطالين منهم ما يعانونه في قضية التشغيل في حاسي الرمل وليس للمرة الأولى يرفع هذا الانشغال بل رفع من طرف كل المنتخبين في الولاية من بلدي إلى ولائي إلى وطني، فمتى يستجاب لهذه القضية؟

سيدي الرئيس، إنّ منطقة آفلو وما جاورها من خمس دوائر و 12 بلدية عانت الحرمان والإقصاء وهاهي اليوم تعاني من التهميش من البرنامج الخاص بالجنوب فلا يتجاوز حقها حتى 10% ابتداء من الحصة الأولى والحصة الثانية! ما الذي يحدّد الأولويات؟ فهناك مناطق أشد برودة تقضي من ربطها بالغاز الطبيعي وهناك مناطق قد حباها الله سبحانه وتعالى بالدفء إلاّ أنه ليس هناك عدل بل هناك إجحاف!

ومن هذا الذي له الحق بأن يهمش منطقة بأكملها، يقول الشاعر:

«فلو كان رمحا واحدا لا تقيته * ولكنّه رمح وثن وثالث»
وفقكم الله لما فيه خير لهذا الوطن والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا! «تأبى الرماح إذا اجتمعن»، والكلمة الآن للسيد قادري بن حرز الله.

السيد قادري بن حرز الله: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. لتصحيح الاسم سيدي الرئيس فهو قادري وليس قادري.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية المحترم والوفد المرافق له، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نترحم على ضحايا باب الوادي ووادي قريش وتبليّة وشرشال ووهران وعين تموشنت وغيرهم من الذين أصابتهم

العديد من المؤسسات.

هنالك عوائق متعددة تراكمت ولا زالت تتراكم إلى حد الساعة، عوائق إن لم يتم التكفل بها بصرامة فمن شأنها أن تعرقل مسيرة التنمية الشاملة التي تطمح إليها الدولة.

هيئات الرقابة التي تمارسها الدولة، من وظيفة بيداغوجية وردعية عليها كذلك أن تدعم دولة القانون حتى يكون القانون والقانون وحده في جميع المجالات هو الفاصل بالإضافة إلى مهمتها الأساسية المتمثلة في محاربة الفساد والغش وما إلى ذلك من التبذير وسوء التسيير.

على الدولة أن تضرب بيد من حديد وأن ترجع هيبتها من خلال قوانين صارمة تحدد لكل صلاحياته حتى لا يتم خرقها في أغلب الأحيان لأن القضية تمس بمستقبل الدولة وتمس بقوت المواطن، لا ننكر أن الاجتهادات التي تقوم بها الحكومة ولا نجهل أهميتها وضرورتها ولكن على أن تكون هذه الاجتهادات والنصوص ترسيخا لدولة القانون لا مزقلا لتمييعه فتضييعه ولا يكون أداة ترسيخ لدولة القانون إلا بعد أن يستوثق المعنيون الذين يجرون الاجتهاد والنصوص القانونية لصالحهم من تمكّنهم ضمن دائرة الاقتصاد العام التي من شأنها أن تبرز كفاءتهم وقدراتهم وأن تحقق أهدافهم وتحميهم من المخاطر فعندئذ يمكن لهذه النصوص التي هي جزء من تقوية الدولة أن تتجلى للعيان وأن يمارسها المعنيون بها وهم مستقرّون متمكنون متحصنون فيها.

جميل أن تتفرغ بل واجب على الدولة أن تتفرغ لدورها المتمثل في الحماية والضبط ورسم الاستراتيجيات ولكن المشكلة تكمن في عدم انسجام النصوص وخاصة الممارسات.

إن التوازن وإن التقسيم العادل أمر ضروري وطبيعي ولكنه قد يطغى فيه غير المعقول على المعقول فيكون مجحفاً وعائقا ومطيلا للمدة وقاطعا عن التقدم ومميّتا للشعور، نريد إرضاء الحقيقة على طريقة الواقع لا على طريقة الخيال.

وموظفين وأساتذة فضلا عن الطبقة الضعيفة والمحرومة. لقد استبشر الشعب الجزائري خيرا بإنشاء صندوق الإنعاش الاقتصادي وصندوق الجنوب لما حملاه من برامج لتحسين إطار التهيئة والمنشآت القاعدية للمناطق المحرومة وهي خطوة في مسار التنمية إن استرشدت هذه النفقات في أبوابها كما أشير هنا إلى غياب استراتيجية واضحة لتطوير مناطق الجنوب الذي يدر على الجزائر بالخير العميم وهذا شكّل ارتجالية مستعجلة لتسجيل بعض العمليات ليست ذات أولوية في برامج صندوق الجنوب، غير أن قانون المالية لسنة 2002 حمل أثقالا جديدة على المواطن في بعض الأمور، المواطن الذي ظل يتحمل جهادا لضمان حق العيش والاستقرار، فقد طالت بعض مواد هذا القانون التجار البسطاء والمزاولين لبعض الصناعة التقليدية الذين لم يمنعوا من الضريبة المسلطة عليهم بنص المادتين 34 و 35 من مشروع هذا القانون في حين ربّما يفلت من قبضة القانون تجار الحاويات والبواخر والمهريين. كما أن المادة رقم 48 من هذا المشروع نصت على تطبيق تعريف ضريبة ضريبة تؤخذ من مربّي المواشي البقر والغنم والماعز. وهذا لا يشجع هذه الشريحة التي ظلت تحافظ على منتوجها حيث استطاعت أن تستثني هذه المادة من مستوردات الجزائر الغذائية أي أن الجزائر مكفية في هذا المجال فقط، ولا بد من الإشارة سيدي معالي الوزير هنا إلى ضرورة التفرقة بين تجار المواشي وبين مربّيها، وأتساءل هنا أمامكم، هل هذا فعلا سيرفع من الموارد المالية لميزانيتنا أم أنه سيدبذب السوق الوطنية ويبيئس المربين الذين ما فتئوا يحافظون على هذه المادة على حساب معيشتهم الصعبة وظروفهم القاسية مع المعاناة وتحمل المشاق التي يتلقونها بحثا عن الماء والكلأ وإني أهيب بالسيد معالي الوزير أن يأخذ هذا الأمر كتوصية في مراجعة هذه المادة المذكورة أعلاه وأيضا المادة 47 من هذا القانون التي تمسّ بالفلاحين والتي تنص على ضريبة تؤخذ من

كوارث سيل الأمطار التي استبشرنا بها خيرا على البلاد، ولكن هنا أتساءل ماذا أولئك الضحايا إذا كانت طرقنا وبناءاتنا توضع بغير دراسة في مجاري الوديان والسيول؟ وما ذنب الذي ظلّ يصرخ في وجه السلطات المحلية بسكنه الذي هو في خطر مهدد بالانهيار؟ وما ذنب المواطنين إذا لم تكن مجاري المياه تسع السيل لمدة نصف يوم مما أدى إلى كارثة؟ نعزي اليوم جميعا أهالي ضحاياها، وإني أتمنى من الله العليّ القدير أن يكون نفع هذه الأمطار أكثر من ضررها.

ها نحن اليوم نناقش قانون المالية لسنة 2002 والعالم يعرف تحولات كبرى مستّ الخريطة السياسية وخلخت التوازنات الاقتصادية والأمنية التي تنعكس سلبا على كثير من بلدان الدول العربية والإسلامية وتغيّر جل المجالات الحياتية التي يدفع ثمنها الشعوب المعزولة والمقهورة، والجزائر ليست بمنأى عما يحدث في العالم وهي تتطلّع إلى الدخول في السوق الدولية وتنضم إلى منظمات الشراكة الاقتصادية والعالمية.

لقد جاء هذا القانون، قانون المالية والميزانية لسنة 2002 والجزائر تكابد مرحلة التحول الاقتصادي وهي تصارع المتناقضات وتحاول اجتياز هذه المرحلة بأقل التكاليف وبأيسر التضحيات وهي تكيف الآليات القانونية والإجراءات التنظيمية والشعب يعيش الأمرين الخوف والجوع في ظروف ومناخات أقل ما يقال عنها أنها تفتقد إلى الاستقرار التام والطمأنينة الدائمة. وكلّ هذا ينعكس على المواطن الجزائري الذي تتعقد أمامه يوميا سبل الحياة ومسارها وتتوسع أمامه رقعة البطالة لتضم شريحة الطلبة المتخرجين من الجامعات والمعاهد التكوينية وشريحة المسرحيين من الشركات والمؤسسات ونذكر هنا على سبيل المثال القوائم التي تحضرها بعض مديريات التربية على مستوى بعض الولايات لإلغاء عقود التشغيل للآلاف من المدرسين والمعلمين المتعاقدين ناهيك عن الشباب المتعطّل وتتوسع أمامه أيضا رقعة الفقر التي مستّ الطبقة المتوسطة من عمال

وأحلّه الله علينا وعلى أمتنا بالخير واليمن والبركات، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قداري، والكلمة للسيد الدين بن جبارة فليتفضل.

السيد الدين بن جبارة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية والوفد المرافق له، السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة رجال الإعلام، أيها الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولاً أتوجه بالتعازي الخالصة والحارة لعائلة ضحايا الكارثة الطبيعية.

سيدي الرئيس، لكي نتحكم في التطبيق الصارم لهذه الميزانية المعتبرة يجب إعادة الاعتبار للإدارة وإلى المرفق العمومي المحلي لأن سبب المشاكل والصعوبات المتعلقة بالتسيير ترجع إلى عدم وجود كفاءات ذات مستوى عال في البلديات والتي تعتبر موضوع انشغالات مركزية ومحلية تتطلب إعادة تنشيطها عن طريق إصلاح القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية وتأطير مستخدمي البلديات بالرسكلة والتكوين وإعادة التأهيل وتحسين المستوى بتنظيم دورات تكوينية وملتقيات خاصة في التسيير المالي للبلديات حتى لا تتعرض أموال الشعب للنهب والاختلاس وذلك بإصلاح مالي محلي، وعصرنة الإدارة في جوانبها المرتبطة في تدعيم الموارد البشرية لدى الجماعات المحلية.

أما في مجال المالية المحلية فتحسين القدرات المحلية للجماعات المحلية يتطلب مسح الديون المستحقة على البلديات والمقدّرة بـ 22 مليار دينار كلية غير أن الدولة خصصت لها 14 مليار دج فقط! وعن عصرنة الإدارة وخاصة في مجال عقلنة حصة الجماعات المحلية يتم بالتكوين في مجال التسيير وتقنياته وتنظيم الحالة المدنية

الدخل الصافي للفلاح والتي أنبه فيها إلى مراعاة المناطق التي يجب فيها تشجيع الفلاح والرأفة به، وذلك عبر النص التنظيمي الذي يحدد كيفيات التطبيق لأن ولاية الأغواط التي أمثلها مثلاً يعاني موالها من القحط وصعوبة المسالك ونقص العلف كما يعاني فلاحوها من غلاء تكلفة الكهرباء وغلاء البذور ووسائل الإنتاج الفلاحي ويعانون أيضاً من تأخر الإدارة وبيروقراطيتها في دفع مستحقات التعويضات التي تضمنها الدولة للمستثمرين الفلاحين ناهيك عن الإعانات التي تقدمها الدولة لصغار الفلاحين والتي ظلت تترنح بين الإدارة المانحة والمقاوم المنجز، فلا الفلاح استفاد ولا الدولة حققت الهدف! فلا بد من مراجعة آليات المتابعة والمراقبة في هذا الجانب، وأشير هنا أيضاً إلى المادة 51 من نفس نص المشروع الذي نحن بصدده والتي تبين كيفية إحصاء مربّي الدواجن والأرانب وخلايا النحل لإسقاط التعريف الضريبية على كل هذه الأصناف وإني أرى ربّما أن هذه المادة تصب في عملية التوازن الضريبي والمساواة الضريبية إلا أن هذا لم يأت في وقته فنحن مازلنا في حاجة ماسة إلى تشجيع مربّي هذه الأصناف وتقويتهم لضمان الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي واستقرار السوق، ولذا أطلب إعفاء هذه الفئات من الضريبة على الأقل لمدة السنوات الأولى من تجربتهم.

ملاحظات لا بد من الإشارة إليها:

1 - نلاحظ أيضاً وضوح كيفية علاج ظاهرة التضخم المشار إليها في هذا المشروع علماً أن طرق حماية الإنتاج الوطني التي انتهجت حتى الآن لم تكن ناجعة.

2 - أبدي تحفظاً عن تأسيس حق التحقيق والمعينة لأعوان الضرائب والذي قد يمس بالحريّة الشخصية للمواطنين.

3 - وفي الأخير أسجل بارتياح ارتفاع نسبة الاقتطاع الجبائي للبتروول لفائدة مناطق الجنوب من 01% إلى 02% وشكراً لكم على حسن إصغائكم ووقفنا الله وإياكم لصوم رمضان إيماناً واحتساباً

نموذجية للتنمية الجماعية التساهمية ببراقى بالجزائر، حي (le planteur) بوهران، بلدية الرمكة بجليزان، بلدية سيدي فرج بسوق أهراس وبلدية الجازية بأمّ البواقي، باعتبارها أحياء لا تتوفر على أدنى ظروف المعيشة، فهناك أحياء أخرى معوزة ومعزولة ومتضررة جدا، لا تتوفر على المياه الصالحة للشرب ولا على الكهرباء ولا على قنوات صرف المياه ولا على الطرق كحي بوعمامة، الحاسي بوهران، حي بوضياف ببلدية حاسي بونيف، حي قدارة بالعنصر وحي الشطايبو ببلدية سيدي الشحمي، هذه الأحياء تتطلب هي الأخرى ظروفًا معيشية أفضل.

بالنسبة إلى تطوير الهياكل القاعدية والثقافية، ولاية وهران باعتبارها العاصمة الثانية للبلاد لها خصوصية بحيث تستفيد من مرافقها كل الولايات المجاورة، والمشاريع التي أنجزت بها قليلة جدا وليست في مستواها فهي لا زالت في حاجة إلى عدة مشاريع كقاعة حفلات ذات قدرة استيعابية كبيرة ومسرح ودور للثقافة ومدارس أساسية وإكماليات وثنويات وتخصيص مبلغ مالي معتبر كاف لإنجاز المشروع العظيم لمسجد الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي انطلقت الأشغال به منذ مايقارب السنة بمبادرة من المجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي البلدي وبعض المحسنين وهو في طريق التوقف للعجز المالي الذي يعاني منه هذا المسجد الذي سيلعب نفس دور مسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة في أداء رسالة الإسلام النبيلة على الوجه الصحيح في إطار وظائفه الأساسية المنصوص عليها شرعا وقانونا لترسيخ الفهم الصحيح للمسجد بأنه بيت الله وفي نفس الوقت مؤسسة اجتماعية تدرج ضمن مؤسسات الدولة. ولتفعيل وتنشيط وإحياء المنطقة الصناعية الموجودة في الجهة الشرقية لوهران على ساحل البحر في محيط البلديات الأربع: بئر الجير، حاسي ابن عقبة وقدي وأرزيو، فتنشيد الطريق الرابط بين كريشتل وأرزيو أصبح ضروريا لفك العزلة وتسهيل الاتصال بين هذه البلديات لجلب

وعصرنة الأجهزة بتسجيل عملية تهدف إلى تعميم استعمال الإعلام الآلي في مجال الحالة المدنية للبلديات.

في الجانب الأمني لقد تمّ تدعيم الشبكة الأمنية للمدن الكبرى من أجل الحفاظ على الأمن والنظام العمومي دون مراعاة المناطق الريفية وخاصة المعزولة منها.

في مجال التنمية المحلية، فإنّ الأعمال والإجراءات التي تمّ اتخاذها والتي تتمثل في سياسة ترمي إلى إعادة تنشيط الإنعاش العام للبلديات لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين لم تمسّ كلّ بلديات الوطن بصفة عادلة ففي الشطر الأوّل لمخطط الإنعاش الاقتصادي وعلى سبيل المثال ولاية وهران فهناك بعض البلديات أخذت حصصا معتبرة وأخرى لم تستفد قط.

وإن كان لابدّ من أخذ الأولوية بعين الاعتبار فلا بدّ من مراعاة الظروف الاجتماعية والمعيشية للمواطن لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي لا يتمّ إلاّ بتكريس سياسة اللامركزية في التسيير وإعطاء الصلاحيات الكاملة للولاية لمتابعة المشاريع ووضع الشروط الملائمة لتنفيذها بصفة سريعة لاحترام الأجال المحددة.

ترقية وتنظيم الشغل، إنّ مسألة التشغيل باعتبارها كعامل إنتاج ومولد للثروات والإدماج الاجتماعي تدهورت إلى أقصى درجة حيث ارتفع عدد البطالين وخاصة في البلديات الريفية والسبب في ذلك الإجراءات البيروقراطية المعقدة المترتبة عن الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في عدم تكييف الأجهزة التشريعية والتنظيمية الخاصة بالعمل مع الواقع ويستلزم القضاء على هذه الظاهرة وضع هياكل على مستوى البلديات تتكفل بالتنظيم ومتابعة البرامج للتعرف والإحصاء الدقيق للفئات الاجتماعية المعنية لتنمية قطاع التشغيل وخلق صندوق وطني للتأمين عن البطالة يقوم بالتنسيق مع البلديات.

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء، لقد تم اختيار خمسة مشاريع

المبلغ، أما هذه المرة فحقيقة تفاجأت وأنا سعيدة جدا بالأهمية التي خصت بها الثقافة وإن شاء الله ستذهب أموال هذه الميزانية لسنة 2002 لأهل الثقافة وليس لغيرهم، نتمنى هذا إن شاء الله، فقد أصبحنا نخاف، سيدي الرئيس، إن كل الأموال التي تخصص للثقافة توزع بطريقة بيروقراطية.

ففيما يخص الممثلين بالمسارح مثلا فإنهم يتقاضون شهريا 9500 دج هذا يعني أن مرتبهم الشهري هو نفس المرتب الشهري الخاص بالمنظفات - مع كل احتراماتي للمنظفات - إلى جانب هذا نجد البيروقراطيين يتقاضون شهريا مرتبا يتراوح بين 30.000 دج و 40.000 دج الذي هو المرتب الشهري لمدير المسرح، أما الممثل فيتقاضى مرتب 9500 دج في الشهر! هذا يعني أن الأمور إنعكست فأصبح الفنان في خدمة الإداري وليس الإداري في خدمة الفنان، فلدي ما أقوله مطولا في هذا المجال، وحتى فيما يخص بإحالة الفنانين للتقاعد فإنهم في حالتهم هذه فإن المكافأة التي يأخذونها حين تقديمهم لعروض مسرحية تقدر بـ 300 دج في حين يأخذ البيروقراطيون منحا تقدر بـ 1500 دج! كل هذا موجود وهناك قصص طويلة في هذا الموضوع، ونتمنى أن تأخذ وزارة الثقافة بعين الاعتبار هذا الموضوع، وأن يرد وزير الثقافة الاعتبار لأهل الثقافة - وقد كلمته مسبقا على هذا الموضوع - ولست ضد البيروقراطيين، وإنما هذه حقيقة من واجب كل واحد أنه يقولها.

إلى جانب هذا فإن هذه الأموال التي تقدم للثقافة، لا حظنا مؤخرا أن وزارة الثقافة أكثر من التكريمات فمنذ قدوم الوزير الجديد إلى يومنا هذا - وبكل احتراماتي له - قام بحوالي خمسة أو ستة تكريمات وذلك عن طريق تقديم شيكات لأشخاص فنانين ذوي صحة جيدة ولا بأس عليهم وبإمكانهم العمل، وكان من الأحسن لو قدمت هذه الشيكات لأشخاص أحيلوا على التقاعد مثل السيدة كلثوم وغيرها، فهم كثيرون

المستثمرين لهذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية. ومما يزيد في تثميناها بناء ميناء للصيد بكريشتل، هذا المشروع الذي بقي حلم سكان هذه المنطقة.

وفي الختام، نشكر السيد معالي وزير المالية على الزيارة الميدانية التي قام بها مؤخرا إلى ولاية وهران في إطار متابعة مخطط الإنعاش الاقتصادي، هذه الزيارة التي كانت منتظرة بفارغ الصبر من طرف المجتمع المدني والشباب لإضافة تسجيل ثلاثة أو أربعة مشاريع ضرورية على الأقل، وهم في ألح الحاجة إليها خاصة المركب الرياضي الذي طال انتظاره أكثر من عشرين عاما، فأرجو أن لا يخيب أملهم في هذا المطلب الشرعي الذي سيعود على هذه المدينة بالخير. وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد الدين بن جبارة وأحيل الكلمة إلى السيدة دليلة حليلو.

السيدة دليلة حليلو: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، سيدي وزير المالية، زملائي زميلاتي النواب مساء الخير. أتمنى سيدي الرئيس أن لا يكون تدخلني في قالب خطاب، فإذا كان في قالب خطاب فما عليك إلا أن توقفني!

السيد الرئيس: يجوز للممثلين ما لا يجوز لغيرهم.

السيدة دليلة حليلو: والله أنا لست بصدد التمثيل.

السيد الرئيس: لا بأس.

السيدة دليلة حليلو: شكرا. أنا فرحة جدا بميزانية سنة 2002 وخاصة بالميزانية التي خصصت لقطاع الثقافة، فقد تعودنا على نسبة 0.05% من

وبإمكاني أن أنقسم إلى اثنين، وحتى إذا انقسمت إلى اثنين فضميري يبقى مرتاحا (parce que je fais mon boulot) ولا أخاف، يمكنني أن أخاف حين أسرق أو أكذب أو أتعدى على الآخرين، ولكن حين أتكلم عن حق الفنانين وعن حقّي فلا أخاف، فلا خوف إلا من الله سبحانه عز وجل.

لديّ أمور كثيرة إذا تطرقت إليها فسوف أكون ملزمة بالإطالة فيها، سيدي الرئيس، أشكركم وأتوقّف عند هذا الحدّ.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة دليلا حليلا والكلمة للسيد مصطفى بودينة.

السيد مصطفى بودينة: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس المحترم، سيدي وزير المالية، ممثّل الحكومة المحترم والوفد المرافق له، أيها السادة والسيدات، في مقدمة تدخلتي هذا، بوديّ أن أشكر الأخ وزير المالية، ممثّل الحكومة على العرض القيم الواضح الذي قدمه لنا حول قانون المالية لسنة 2002، وهو يرتب لنا التوزيعات الخاصة بأبواب التسيير، التجهيز والشطر المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

كما أشكر الإخوة أعضاء اللجنة المختصة على التقرير التمهيدي الجيد الذي قدّموه لنا، وأنا شخصيا ليس لديّ نقد أو جهة لقانون المالية هذا ماعدا بعض التساؤلات وبعض التوصيات التي ترافق وثائق قانون المالية لسنة 2002 هذا.

سيدي الوزير، في العرض الذي قدمته لنا، ذكرت الاحتياط الهائل أو (la cagnotte) كما يقال بالفرنسية أو أن الصندوق مملوء بـ (les réserves devises) هذا شيء أفرحنا وفي نفس الوقت تركنا نلقي سؤالا: هل هذا يعني بأن بلدنا في صحة جيدة بالنسبة للجانب المالي؟ وإذا تأكّد لنا هذا، فهل هناك في الآفاق من ترتيبات لتدعيم عملتنا التي هي الدينار؟

على أن نذكر كل أسمائهم وهم الذين كرّسوا حياتهم كلها للثقافة وأحيلوا على التقاعد بمنحة 4000 دج و 5000 دج في الشهر! نحن لسنا ضدّ التكريم ونحن معه إذا كان في محله! (C'est bien d'être généreux, mais quand c'est bien justifié) فتذهب هذه الأموال إلى هؤلاء المتقاعدين الذين يعيشون بمنحة 4000 دج و 5000 دج.

مثلا هناك أموال مخصصة لحقوق المؤلف، لكن المؤلفين لا يأخذون حقوقهم فمؤخرا قابلت مدير حقوق المؤلف وكلمته بخصوص هذا الموضوع، وأشرت له بأن هناك فنانين قدّموا عروضاً فنية ولديهم حق فيما يسمّى «بحقوق المؤلف»، وأنّ حقوقهم ضائعة، فهم مسروقون بالتعبير الأصحّ. فكان جوابه بأنه لا يستطيع فعل أيّ شيء، وأنّ الديوان الوطني للثقافة والإعلام والذي هو بصدد إنتاج هذه العروض هو من رفض التسديد وأنّ ذلك الرّفص كان مرخصاً له من وزارة الثقافة! في حين ليس له الحق! وحتى وزارة الثقافة ليس لها الحق في إعطاء أمر مثل هذا للإدارة حتى لا تعطي للفنان حقوقه.

فأين تذهب هذه الأموال التي هي من حقّ المؤلف ولم يأخذها؟ من الذي يأخذها؟ بوديّ أن يجيبني وزير الثقافة على هذا السؤال، والملف موجود بوزارة الثقافة.

كلّمت الأمين العام لوزارة الثقافة، وطلب مدير (l'ONDA) واستلم منه الملف وهذا الملف موجود الآن بحوزة وزارة الثقافة دون أن تفعل أي شيء! وحين نتكلم عن حقوقنا وكما حدث مؤخرا، فإنّ مسؤولا في وزارة الثقافة قال لي «أنت كوميدية» وأوشك أن يقول لي: (rester tranquille) أنا أعلم بأنني كوميدية وأنا أفخر بكوني كذلك! (et c'est un titre qui se trouve au plus profond de moi-même, et je n'ai besoin de personne pour me le faire rappeler, mais ce monsieur oublie qu' à côté de comédienne, أو فنّانة كوميدية, je suis sénateur, j'ai un contrat moral vis à vis de monsieur le Président de la République, et mon travail je le fais)

ما نلاحظه ميدانيا هو أن هناك مؤسسات كبيرة خاصة بالإنجاز، وهناك مقاولون كبار مختصون بالإنجاز ولكن عددهم محدود والباقي مؤسسات صغيرة ومتوسطة فهي ذات نوعين: فهناك مؤسسات صغيرة خاصة بمقاولين صغار ومتوسطين ينهبون أموال الدولة وهناك آخرون الدولة تأكل حقوقهم فالذين يعملون وينجزون يحرمون من حقوقهم فيفلسون وأما الآخرون فهم الذين يفلسون الدولة ويتحايلون معها وينظمون إفلاسها!

فهل هناك من رقابة ومتابعة؟ هل هناك ضمان بأن لدينا قدرة إنجاز تستطيع أن تتحمل مسؤوليتها في الإنجاز وفي تحقيق هذه الورشات؟

سيدي الوزير، هناك نقطة أخرى تتعلق بصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق المتعاقدين.

إن العام والخاص يعلم بأن هذا الصندوق يسير وهو عاجز عن تسديد التزاماته سواء بالنسبة للمتقاعدين أو بالنسبة للمنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي. فهل هناك من ترتيبات أو إجراءات للتعويض - على الأقل تاريخيا - وهذا شيء معروف، فالخزينة كانت تقترض أموالا من الضمان الاجتماعي فأصبحت اللوحة ثقيلة، قضية ملايير، فهل هناك إجراءات لتعويض هذه الملايير التي استلفتها الدولة من صناديق الضمان الاجتماعي على الأقل لكي نسدّ عجز هذه الصناديق؟

سيدي الوزير، هناك نقطة تتعلق بجانب ذكرته من قبل في الصيف الماضي وهي قضية قنوات الغاز التي تنجز في الأرياف أو في الولايات، إكتشفت بأن هناك تعليمة موجودة لدى الولاية تقول بأن تكاليف إنجاز قنوات الغاز الموصولة إلى القرى تتوزع على ثلاثة: مساهمة تتحملها الولاية، مساهمة تتحملها البلدية ومساهمة يتحملها المواطنون، السؤال الذي أود طرحه هو هل هذه التعليمة صادرة من قانون المالية؟ وهل هناك قانون خاص بهذا الجانب؟ ونعلم الجميع بأنه ليس من الممكن..

السيد الرئيس: والله، يا سيدّ بoudine لست آخر متدخل في هذه الجلسة، ولكن لو أخبرتنا

كذلك الأخ الوزير، هناك تساؤل يفرض نفسه ونحن نتكلم عن قانون المالية في نفس الوقت، وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يسير في طور الإنجاز خلال ثلاث سنوات، فهناك ورشات كبرى مرت في سكوت خلال هذه السنة وهي الورشة الخاصة بميترو الجزائر والورشة الخاصة بالخطوط الجوية وكذلك معلومات ربما تعيدنا إلى قضية (FATIA) أو مشروع السيارات الذي تكلمت عنه الصحافة فأحيانا نتكلم على أنه إنطلق إنطلاقة جديدة وأحيانا تقول إن هذا المشروع قد توقف وتصيبنا بخيبة أمل.

بودي تقديم توضيحات أين هذه الورشات الكبرى؟ هل هناك من قرارات مستقبلية لإتمام مشروع الميترو والعاصمة تعايش الكارثة الطبيعية الأخيرة التي بينت لنا أن الجزائر اختنقت من ناحية المرور؟

مع هذا فإننا سمعنا وتفاجأنا عن طريق الصحافة التي أدلت بأن هناك رجوعا إلى الفكرة القديمة التي ألغيت من قبل وهي مشروع «التراموي». فالتراموي كان موجودا في العاصمة، وفي وقت ما أخذت القيادة قرارا لإلغائه فألغى نظرا لإجراءات جديدة ظهرت لتعويض وتقوي وسائل نقل المسافرين داخل العاصمة.

هناك إجراءات ليست ببعيدة وإنما قبل عدة سنوات فقط، تضمنت إنقاص عدد الحافلات الكبيرة وتعويضها بالحافلات الصغيرة وسيارات النقل الجماعي فتحسن السير والمرور.

إذا لم ينجز الميترو من جهة، ومن جهة أخرى يرجع «التراموي» للعاصمة في حين هناك نقصا في الطرقات، فالتراموي يسير وعدد السيارات متزايد في العاصمة، فكيف ستكون حالة المرور؟ هذا سؤال فيما يخص الورشات الكبرى.

وهناك سؤال أو تنبيه للإخوة أعضاء الحكومة فيما يخص حجم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي قدر بـ 525 مليار دينار كلها أموال تنصب في الإنجاز، تتحول إلى ورشات وإلى إنجازات، والسؤال المطروح هو هل لدينا طاقة إنجاز كافية أم غير كافية؟

حسب القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية يتضح أن الأولوية تتجه نحو إتمام الإنجازات الجارية في مجال المنشآت القاعدية (مواصلة البرامج الجارية والصيانة).

في ميدان الفلاحة، السيد الوزير، وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تنصب الجهود على قضيتين أساسيتين: برنامج الري واستصلاح الأراضي.

فيما يتعلق ببرنامج الري إنه لمن المؤسف والمؤسف جدا أنه في هذه القاعة بالذات ومنذ وجودنا في مجلس الأمة وفي كل سنة ندرس ونناقش فيها قانون المالية إلا ونطرح مشكل الري ونقترح على الدولة الجزائرية أن تخلق سدودا سواء صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، وهنا أقول بأن ولاية باتنة من الولايات التي تعاني من هذا المشكل لأن هناك كميات كبيرة من مياه الأمطار تذهب ولا تستفيد منها الولاية وهذا لعدم وجود سدود، وعلى هذا أقترح مرة أخرى على مسؤول هذا القطاع التفكير من الآن لخلق سدود.

قضية استصلاح الأراضي، سيدي الوزير لو سمحت، كيف يكون هذا الاستصلاح ونحن نعلم أنه منذ إسترجاع الجزائر لسيادتها والتجارب تجرى على هذا القطاع وإلى يومنا هذا لم تعط أية نتيجة لهذا القطاع، كيف يكون استصلاح الأراضي ونحن إلى يومنا هذا لا نعرف ماهي الولايات التي تنتج القمح والشعير والولايات التي تنتج البطاطا والطماطم؟ حسب معرفتي فإنه لو كان هناك تخطيط ومتابعة المخططات لما وصل سعر البطاطا إلى 70 دج للكيلوغرام، وعلى هذا أقترح على القطاع المعني إعادة النظر في كل ولاية على حدة لكي يعنى بها القطاع في المنتج. وهنا أستسمح سيدي الوزير وأعطي مثلا حيا من عمق الجزائر في ولاية باتنة، فهناك توجد أراضي خصبة تنتج البطاطا والقمح والشعير والطماطم لكن مع الأسف الشديد فإن المواطن والفلاح يبذلان كل الجهود لتحقيق النجاح. وبعد أن ينجح الفلاح في مهمته يبقى

بأنك سوف تنتقد أو تقيم الملف لخصصنا لك أربع ساعات ويكون هذا أحسن. شكرا لك، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بن حصير.

السيد بلقاسم بن حصير: بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة إلا بالله. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة.

نحن نناقش قانون المالية لكن في وقت مؤلم ومؤلم جدا وهذا نظرا للكارثة الطبيعية التي أودت بعدد كبير من المواطنين وهنا أترحم على أرواحهم وأعزي العائلات التي فقدت أفراد منها. السيد الوزير، بهذه المناسبة الأليمة، كيف تفسرون هذه الوضعية التي دامت فيها الأمطار ما يقارب 24 ساعة فقط فكانت الحصيلة ثقيلة جدا، ولو دامت الأمطار أكثر فكيف يكون مصير المواطنين؟

إضافة إلى هذا، السيد الوزير، هل هناك إمكانيات للتكفل بالمنكوبين؟ وما هي الإجراءات الضرورية والعاجلة؟

أما فيما يتعلق بمناقشة قانون المالية لسنة 2002 لن أدخل في عمقه وتفصيله وذلك نظرا لأن مشروع قانون المالية التكميلي ما هو إلا تجسيد تقني لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية والذي يمتد ما بين 2001 و2004. غير أنني سيدي الوزير، أركز على كيفية ممارسة الرقابة على 520 مليار دينار المرصودة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

ويندرج هذا القانون في إطار مواصلة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المعول عليه كثيرا لخلق أرضية تسمح بجعل إقتصادنا يتوفر على عناصر المنافسة والفعالية غير أنه من خلال تخصيصات إعمادات الدفع، تتمحور أهداف الميزانية حول مواصلة البرنامج الجاري وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 103,2 مليار دينار، ومن خلال تخصيصات الميزانية

بحيث إن تجار السجائر وذوي النصيب لعبوا دورا سيدي الوزير، هنا تكمن تساؤلات وانشغالات المواطنين. السيد الوزير.

ونظرا للكوارث والمشاكل التي حلت بنا في سوق أهراس، فإن المستثمرين، الصناعيين والحرفيين هربوا من الولاية فهناك مقاولون كبار ذهبوا وتمركزوا في ولايات مجاورة.

ليستثمروا أموالهم، لأن حتى المستثمرين القادمين إلى هذه الولاية يعتبرون أن المشكل فيها، وأنا لا أخص بالذكر المدير، ولكن أتكلم عن القوانين، فنحن عندنا في سوق أهراس ولحد الآن فإن الدولة قائمة فمزال المسؤولون يغلقون المحلات ويشمعونها إذا لم يف أصحابها بتسديد ديونهم ولو قدر ذلك بـ 1000 دج.

نتمنى السيد الوزير أن تكون هذه المديرية على مستوى 48 ولاية ولم لا؟ فنحن نتمنى! ولكن مديريتكم ساهمت في تقفير ولايتنا. بالأمس كنت حاضرا وإياكم وشهدنا الكارثة البشرية التي أصابت سكان العاصمة فنتأسف لها، ولكن الكوارث الطبيعية هذه عندنا تصيبنا شهريا في ولاية سوق أهراس ولديكم التقارير الصادرة من طرف السيد الوالي فنحن منذ بداية سبتمبر إلى نهايته شهدت ولايتنا كارثة تمثلت في أمطار غزيرة أخذت الطرقات والسكان، الحمد لله أنها لم تخلّف ضحايا في الأرواح. والحمد لله فإن ولايتنا من الولايات الرائدة في تصدير الكلاب من تبين وعلف على مستوى الوطن، في الجزائر كلها فإن كل (parc d'attraction) يجلب الأعلاف من سوق أهراس.

السيد الوزير، إن ولايتنا من الولايات الأفقر ولا أقول الفقيرة فحسب، فقد تدخل السيد قبل قليل وذكر فقر بلدية سيدي فرج، ونحن ميدانيا هناك 60% من بلدياتنا تعتبر أفقر من بلدية سيدي فرج خاصة فيما يخص الطرقات السيد الوزير، فالطرقات في ولايتنا متضررة، الطرق الوطنية منعدمة فضلا عن الطرق الولائية والطرق البلدية، ولقد بذلت مجهودات لفتح مسالك ولكن

منتوجه مكدّسا.

ولقد اقترحنا أثناء دراستنا ومناقشتنا للقوانين السابقة على أن يكون هناك مصنع للطماطم نظرا لكثرة هذا المنتج بدائرة مروانة وهذا لوجود الأراضي الخصبة التي تدعى باللّزمة وهي معروفة هناك.

قضية التوزيع العمومي للغاز الطبيعي، السيد الوزير، فنفس الملاحظة التي تكلمت عنها في القطاع الفلاحي، لأنه في كل قانون يمرّ من هنا نتكلم في مناقشته عن الغاز الطبيعي، ومن هنا أنكر فقط بأن أغلبية المواطنين لم يستفيدوا من الغاز الطبيعي مع العلم أن الأنبوب يمر بالقرب من مساكنهم وأتوقف هنا ولن أعلّق أكثر.

للتذكير كذلك فقط فقد كانت هناك وعود من الدولة الجزائرية ومن مسؤول قطاع المحروقات آنذاك ليكون مازوت الجرار الذي يستعمله الفلاح ومازوت المارسيديس كل على حدة، وهنا أطرح السؤال أين وصلت هذه الجهود؟ وهل تحقق هذا؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة للسيد عبد الناصر لحواسنية.

السيد عبد الناصر لحواسنية: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، السيد وزير المالية المحترم، ممثل الحكومة والوفد المرافق له، السيدات والسادة الزميلات والزملاء، السلام عليكم. السيد الوزير، لدي بعض الانشغالات والتساؤلات وبعض المشاكل وبودنا السيد الوزير، كما قاله الأخ المحترم، السيد بونفلة نحن نعيش يوميا مشاكل المواطنين من العاصمة إلى سوق أهراس إلى مغنية. ونحن قدمنا إلى هنا، على الأقل لكي نسجل أقوالنا، هذا إذا كان لدينا الحظ في ذلك، فنحن ننقل إليك إنشغالات ولاية سوق أهراس فيما يخص مراكزكم الولائية بها، حيث تعتبر مديرياتكم هناك من المديريات الرائدة في التحصيل الضريبي على مستوى الولاية وذلك بشهادة المسؤولين المحليين

تساؤلات وانشغالات الأعضاء، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير: السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، قبل كل شيء أشكركم جزيل الشكر لما قدمتموه من أسئلة واقتراحات تفيد ممثل الحكومة ومن خلاله الحكومة ككل.

أشكر كذلك شكرا جزيلًا اللجنة المحترمة لأنها تقدمت بأسئلة كثيرة وسجلت الأجوبة بصفة واضحة ووافية جدًا، فشكرا جزيلًا. إذن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بصفة خاصة الأسئلة التي قدمتموها بصفة إضافية بالمقارنة مع الأسئلة التي عولجت من طرف اللجنة، لكن هذا لا يمنع أنه في بعض الأحيان نعود وندقق بعض الأجوبة.

أولا يبدو لي أنه قبل التطرق إلى تساؤلات كثيرة، من الضروري أن نوضح سؤالًا جوهريًا، وهو إختيار فرضية 22 دولارا للبرميل، لأن هذا الأمر حساس وكان يدور على كثير من الألسنة ولا زال يشغل بال الحكومة بصراحة، لكن ما دام هذا السؤال قد طرح في المجلس الشعبي الوطني وما دما قد تقدمنا ببعض التوضيحات لا بد أن نرجع أمامكم بنفس التوضيحات حتى نقتسم وإياكم ما هو واضح وما هو غير واضح، لأنه في كثير من الأحيان فإن الحكومة ليس بيدها أن تحكم على الشيء، فعلى سبيل المثال سعر البترول حدد بحكم خارج عن نطاق الحكومة وهذا يتركنا نتساءل هل 22 دولارا للبرميل هو سعر واقعي؟

إذا لم يكن سعرا واقعيًا، وإذا أخذنا بعين الاعتبار، مثل ما قاله السيد بoudine الصحة المالية للبلاد، فما هو السعر الذي يمكننا من عدم الرجوع إلى الوراء بالنسبة للبرامج المقدمة من خلال ميزانية التجهيز بصفة خاصة وبصفة أخص برنامج الإنعاش الاقتصادي؟

هذه التساؤلات تحصلنا عليها منذ ستة أسابيع تقريبا، وحاولنا دراسة القضية على المستوى

نظرا لصعوبة المنطقة السيد الوزير، كانت الأموال المعتمدة غير كافية. إن ولايتنا تحتل موقعا لا هو على الشريط الساحلي ولا هو في الهضاب بل في منطقة جبلية محاطة شرقا بالحدود، فسوق أهراس مثلها مثل الجزائر العاصمة في موقعها فهي تقع في منحدرات، فالأموال التي تخصص لها لا تفي بالغرض، والآن قدمت لها أموال كي تخصصها لإنشاء كيلومتر واحد من الطرقات والطريق الوطني رقم 16 الرابط بين عنابة والوادي المحطم في ولايتنا، لذا نطالب السيد الوزير، ونحن نعيش مشاكل البلاد منذ بداية الثمانينات - أحيانا أتأسف - فهذه البلاد لديها مشاكلها الظرفية والطبيعية وكذلك مشاكل أخرى تعيقها. فنتمنى من السيد الوزير أن يأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطنين.

السيد الوزير، لدي نقطة ثانية فيما يخص آفة التهريب فنحن على علم بهم، فمهربو المواشي هؤلاء، نتمنى إيجاد صيغة لنفتح لهم بها الأبواب لإيجاد ميكانيزمات، سبحانه الله، ماشيتنا من منطقتي النمامشة وتبسة تهرب إلى الدول الاشتراكية ودول الغرب، لماذا لم نترك الجزائريين يستثمرون؟ إنهم متخوفون من مشكل الميكانيزمات، ويطالبون بإيجادها، هذا هو انشغال المهريين، فافتحوا الأسواق لهم، فلماذا تطوقون البلاد هكذا؟

الدول المجاورة لنا أخذت منا كل أنواع المواشي، إفتحوا لنا، أوجدوا لنا ميكانيزمات واتركوا الأشخاص يستثمرون!

الدول المجاورة لنا استغلت الظروف وأخذت من مناطقنا مادة الفلين بالعملة الصعبة!!

فيجب إيجاد تسهيلات لهؤلاء الموالين أو كما نستطيع تسميتهم بالمهريين فيعملون ويسهل الله عليهم في إزالة هذه المحن، وشكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لحواسنية. أعتقد أنه بهذا التدخل ننهي المناقشة العامة وأحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة للرد على

المستوى نعرف بأننا كما يقول المثل الشعبي (وصلنا إلى العظم)!

19 دولارا هو معدل سنوي، فمن الممكن أن يكون معدل 19 هو معدل ثلاثي أو سداسي في هذه الحالة تتغير الأمور، ولكنني قدمت لكم سيناريو على أساس أن معدل 19 دولارا هو معدل سنوي خاص بسنة 2002.

إن سعر 19 دولارا للبرميل يجعلنا نطمئن بالنسبة لمضمون هذا البرنامج وتنفيذه، وبالنسبة لهذا الرقم، إذا أخذناه من زاوية ميزانية الدفع نرى بأن معدل 19 دولار يجعل الميزانية تسجل فائضا إضافيا أقل من الفائض المرتبط بمعدل 22 دولارا طبعاً، لكن نسجل فائضا إضافيا مقارنة ما بين المدفوعات والواردات (les dépenses et les recettes en devise) وبالنسبة للرصيد فإن 19 دولارا يساوي تقريبا 05% من العجز مقارنة بالإنتاج الداخلي الخام عوضاً من 02.39% إذن فالأمور متحكم فيها حتى في هذا المستوى، أما إذا كان المعدل أقل من 19 دولارا فلا بد من التراجع. لكن السؤال الذي يعتبر أدق والذي نحن في الطريق إلى حله إن شاء الله في الأسابيع المقبلة، هو إذا كان هناك احتمال أن ننزل إلى أقل من معدل 19 دولارا فأين هو المقص الذكي الذي يفيدنا؟ أين هو المقص الذكي الذي يتركنا نقوم بمشروع ما ونحافظ عليه ولا نقوم بآخر؟

هذا السؤال يأخذنا إلى أمر آخر، وهو معرفة تطور إنجاز المشاريع في الميدان لأنه من غير الممكن تعويض الأمور إذا ما لم تكن لدينا معرفة دقيقة جداً بالنسبة لتطوير المشاريع ميدانياً، وهذا الأمر سوف نعود إليه وأنتم مشكورون لأنكم تكلمتم كثيراً على تتبع برنامج الإنعاش الاقتصادي وفي هذا الباب بالذات هناك إجراءات منهجية تمكن الحكومة في الأسابيع المقبلة إن شاء الله من أن تحسن وتحسن فتحسن في المستقبل بصفة مستمرة بنك المعطيات الذي لا بد من توفيره في احتمال قص الميزانية وخاصة ميزانية التجهيز.

التقني قبل دراستها على المستوى السياسي. على المستوى التقني لا بد من توضيح بعض الأرقام:

1 - لما ينخفض سعر البترول بدولار أو اثنين أو ثلاثة فما هي التأثيرات السلبية التي يمكن وقوعها؟ أو بالعكس عندما يزداد سعر البترول، فما هي الإيجابيات؟ وعلى أي أرضية تسجل هذه الإيجابيات والسلبيات؟

بصفة جد مبسطة نستطيع أن نفهم أن انخفاض سعر البترول سيكون له تأثير مباشر بالنسبة للجباية البترولية، وسيكون له من خلال هذه الجباية انعكاس سلبي بالنسبة لرصيد الميزانية على مستويين اثنين لهما حساسية كبيرة بالنسبة لسعر برميل البترول.

لكن في نفس الوقت ولما نخرج من إطار الميزانية ونبحث عن الصحة المالية ككل لا بد أن نفهم أن سعر برميل البترول له انعكاس مباشر بالنسبة إلى ميزانية الدفع (La balance des paiements)، وهذه الميزانية إذا سجلت فائضا فهي التي تتركنا نحسن الوضعية المالية الخارجية ونحسن الاحتياط بالعملة الصعبة، هذا كبدية.

إذا أخذنا مرجعية 22 دولارا، فالإيرادات الجبائية التابعة للبترول تكون في مستوى 915 مليار دينار، هذا الرقم موجود في القانون الذي بين أيديكم، 915 مليار دولار عند احتمال سعر 22 دولارا للبرميل، والسؤال هو ما هو السعر الذي يكون أدنى من هذا، ورغم الانخفاض يجعلنا نستمر في تنفيذ البرنامج؟

هذا للتلخيص فقط لأن هناك سيناريوهات كثيرة درسناها، وبدون إطالة أقول لكم بأن السعر الأدنى الأقل من هذا والذي يوجب علينا الرجوع إلى القانون هو 19 دولارا.

ب 19 دولارا للبرميل البترول نستطيع المحافظة على قدراتنا على تسديد مديونيتنا الخارجية وهذا للجزء الرئيسي منها (principal de la dette) ونصل ب 19 دولارا للبرميل إلى مستوى الصفر بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات، ولما نصل إلى هذا

القاعة بالذات. أنتم مشكورون على أنكم تكلمتم بصراحة وسأكون صريحا أنا كذلك معكم.

نحن في الحكومة لم نقل أبدا إننا متحكمون في الأولويات 100% نحن نجتهد حتى نضبط الأولويات بصفة أدق ونبنينا على أساس متين ولو أنه في بعض الأحيان يصعب على الإنسان ربط قرار توزيع الأموال بأشياء ملموسة، لا بد أن تكون هناك مفاوضات واجتهاد بشري. لما نتكلم عن الأنماط التي وزعت على أساسها الأموال لا بد أن نشير إلى أن هذه الأنماط قد سجلت في نفس الوقت مع طلبات الولاية، هذه الأخيرة جاءت كاقتراحات انطلاقا من التشاور المحلي الذي قام به الموظفون برفقة الإخوان المنتخبين فإن كان هناك غلط - ويمكن أن يكون كذلك - لا يمكننا أن نشك في المنهجية لأنها واضحة جدا، إن حدث غلط فهو جماعي، ولكن بعدما اطلعت على الملفات وزرت بعض الولايات أصبحت مقتنعا بأن أغلبية الولايات مرتاحة لما قدم لها من أموال إضافية لتوزيعها على المشاريع.

هناك استثناء نظرا لوجود غلطات وكلما سجلنا غلطة أو ما يعتبر كغلطة من الطرفين إما من الحكومة أو من السلطات المحلية نفتح الملف ونبحث عن كيفية تصليحها. فإن رأيتم أن التمويل في هذا المشروع ليست له الأولوية في حين أن هناك مشاريع أخرى ذات أولوية أكثر يمكن أن تغير وتحوّل الأموال من مشروع إلى آخر، ولكن لا بد من ضبط الأولويات على مستوى سياسي. اليوم ونحن نعيش ظروفنا خاصة، سألقي على نفسي سؤالا، ماذا سيحدث لو تسقط الأمطار في وهران بكميات كبيرة ويحدث لها ما حدث للجزائر العاصمة لا قدر الله؟

علما بأن وهران قد تضررت؟ ربما ستكون كارثة في وهران ونفس الشيء في مدن أخرى، لماذا يا ترى؟ لأن شبكة المياه القذرة - ربما - تغطي 50% من الاحتياجات لمدينة وهران، ولهذا عندما يطلب الإخوان من الوزير أو الحكومة إنشاء (un complexe sportif) أقول لهم: بكل فرح وسرور

هذا ما يتركنا في آن واحد نربي يقظة جديدة ونحسن منهجية العمل بالنسبة للتسيير العام لهذه الميزانية في نفس الوقت، لأنه كما قلت منذ قليل فليس لدينا أي تحكم في الواردات التي هي وبصفة حساسة مرتبطة بأمور خارج نطاقنا، لكن لدينا كل الصلاحيات وربما البعض منها غير مستغلة كما ينبغي كي نعمل على أساس عقلانية المصاريف.

ماهي الأولويات؟ ماهي ظروف تنفيذ المشاريع؟ ماهي الكيفية الجديدة لمراقبة المشاريع؟ وهذه المراقبة ليست من طرف الحكومة فقط لكن من طرفكم كذلك. وأنا سعيد جدا ببعض الملاحظات ولو أنها كانت بلهجة جد حامية فأنا سعيد جدا أن ولاية قالمة تلاحظ أنها أخذت نصيبا أقل من ولاية أخرى، هذا الشيء لم يكن ممكنا قبل اليوم لأن الأرقام الخاصة بالولايات لم تكن في حوزتكم كانت تترتب فقط على عاتق الإدارة والإدارة فقط، أما اليوم فإن هذه الأرقام بحوزتكم واليقظة يقظتكم قبل كل شيء، هذا لا يعني أننا همشنا ولاية قالمة، فالقروض التي كانت تخص ولاية قالمة سنة 1999 كانت أكثر بقليل من مليار دينار وأصبحت تقدر بأربعة ملايين دينار في سنة 2002 وأنا على يقين بأن 4 ملايين دينار هو مبلغ غير كاف، لكن هناك تحسن، وأقل شيء ممكن هو الاعتراف بهذا التحسن ولو كان غير كاف لأن هذا التحسن يجعلنا نتشجع، فإذا كنا نبحث على أحسن منهجية بغرض تخويف بعضنا البعض فربما لا ننجح، فإن كنا نعيش اليوم جوا قاتما لا بد أن نستنتج منه نور الأفكار وتنوير العمل وإنارة التصرفات، وليس لدينا حل آخر إلا الحوار، الحوار البناء المبني على أساس قاعدة وليس فقط ما يجول في أذهان الأشخاص في البلاد، ولذلك أردنا أن يأخذ كل واحد منكم على عاتقه المعلومات الخاصة بمشاريع التجهيز إضافة إلى ذلك قمنا بتوزيع كل المعلومات على الإخوان في كل الولايات فإن لم يتحصل أحدكم على هذه المعلومات فهناك 5 أو 6 نسخ موجودة في هذه

الاتجاه بالذات، والحمد لله فقد تكلم أحدكم وقال إن الوزير في زيارة لولاية وهران وهو مكلف بمتابعة هذه الولاية، في حين هناك وزراء آخرون توزعوا على كل ولاية من ولايات الوطن لكي تكون تحت رقابة عضو من الحكومة، وهي ليست رقابة «الساطور» ولكنها رقابة للإصغاء إلى المشاكل والاقتراحات ومدى الحاجة إلى المساعدات، حتى تنفذ البرامج بصفة عقلانية وعادية إن شاء الله. فيما يخص الزيارات ربما تكذبون ما أقوله أو أنكم تتصورون أننا نقوم بأدوار سينمائية، أعلمكم أنه قبل أن نقوم بزيارة لولاية من ولايات الوطن، نرسل خبراء للاطلاع على كل جوانب الأمور وفور رجوعهم، ندرسها في الجزائر ثم نقوم بزيارة لتلك الولاية المعنية ونتفقدتها حتى نتمكن من اتخاذ قرارات حول الأمور التي لا بد من معالجتها، هذا هو المنهج وإن شاء الله سنستمر في منهجنا حتى نغذيه تدريجياً بأشياء تجعله يتحسن شيئاً فشيئاً. هذا وبدون أن ننسى أننا كمسؤولين على القطاع المالي لدينا مسؤولية كبيرة جداً لأننا نشارك في توزيع الأموال، لسنا مسؤولين 100% على التوزيع ولكننا نشارك بصفة حساسة في توزيع الأموال وأكثر من ذلك، بحيث إننا نراقب تنفيذ المشاريع على المستوى المالي، ولكن الملاحظ اليوم على المستوى المالي هو أننا نراقب فقط مستوى تنفيذ القروض، مثلاً هذه السنة بالنسبة للمشروع الفلاني قد استهلكنا 98% من القروض التي جاءت في هذا المشروع لكن هذا غير كاف، لأنه بإمكاننا أن نستعمل 98% في كل سنة وبالتالي لما نكمل المشروع نرى أن تكلفة المشروع تتضاعف بمرتين أو بثلاثة عن تكلفة البداية ولم ذلك؟ أولاً، لأن المشروع غير مدروس كما ينبغي، وثانياً هناك نظام إداري مالي تنظيمي لا يشجع على تسريع تنفيذ المشاريع وبالتالي - في رأينا - لقد انطلقنا بنظام بيروقراطي لكي يحمي الميزانية من التجاوزات وأصبحنا في العكس مثلما يقول المثل (On a tiré la couverture du côté de l'Etat, on a trop tiré la couverture du côté de l'Etat, et en définitive on a pas servit l'Etat)

لكن الأولوية اليوم ليست لذلك وإن كنا في حاجة إلى صورة لتبين لنا الحالة التي عشناها وألمت بالجزائر، فإن الصورة موجودة في ذاكرتنا. إذن هناك قراءة سياسية للأولويات، فهل نبدأ بالأشياء الظاهرة حتى ولو كانت مفيدة أم نبدأ بالأشياء الخفية التي هي تحت باطن الأرض وربما هي مفيدة كذلك؟

هناك كثير من الأمور لا تظهر ولم نعالجها وبقينا على أساس ما ورثناه من المستعمر، وأقصد بالأشياء كل المرافق التي تمنع بلداً مثل الجزائر من الكارثة عندما تنزل عليه أمطار مباركة. ويمكننا معالجة هذا الوضع ولكن لا يتم ذلك إلا بالصبر الجميل. يجب أن نفهم أنه لا بد من ذلك قبل وضع ربطة العنق (la cravate) لا بد أن نبدأ بالأساس، وفي هذا الشأن، لما نتكلم عن تهيئة العمران والعلاقة ما بين برنامج الإنعاش الاقتصادي والرؤية المستقبلية وهي المهمة التي يتحملها السيد شريف رحمانى ربما قد جاءكم أو سيأتيكم إن شاء الله قريباً حتى يبين لكم هذه الرؤية في مدة عشرين سنة ولا يمكن تنفيذها إذا لم تعالج مثلما نعالج بنيانا، بحيث نبدأ بالأساس ثم نصعد فلا يمكن تحويل الاستثمارات الصناعية من الشمال إلى الهضاب العليا أو إلى الجنوب، إن لم نحضر الأرضية لهؤلاء المستثمرين للمجيء، إذن لا بد من تحضير الأرضية، وفي هذا القانون هناك صندوق متعلق مباشرة بتحضير هذه الأرضية حتى تكون هناك رغبة في ذلك إن شاء الله وإن لم تكن فلنشجع على تكوينها ومن هنا فصاعداً ترتفع النسبة المئوية شيئاً فشيئاً لتحويل الاستثمارات من مناطق الشمال إلى مناطق الجنوب. إن سبب المصيبة التي ألمت بالعاصمة هو تراكم الأشخاص والجماهير في أماكن لا يمكن العيش فيها بدون خطر وهذا كذلك مهم جداً.

عندما جئت في المرة السابقة لأقدم لكم قانون المالية التكميلي، أردتم من خلال تدخلكم أن تضبط الحكومة أموراً بالنسبة للرقابة أي الرقابة الخاصة بتطبيق هذا البرنامج. أعلمكم أننا نعمل في هذا

وبالتالي فوزارة المالية ستستقبل الطلبات التي يقدمها الولاية أو الوزارات حتى نمكن هذا وذاك من جمع الإمكانيات المالية لسبب واحد وهو دراسة أدق للمشاريع وهذا مهم جدا، طبعا نحن نتكلم عن المستقبل، وهذا لا يعني وجود فراغ كلي لا، ولكنه اجتهاد مستمر وفي كل سنة سنعمل على توفير إمكانيات إضافية ومحاولة التحكم الأحسن في المشاريع لأننا كلنا نشعر بأهمية الموضوع، لما تصرف 100 دج في البلد اليوم تيقنوا أن 33.7% من 100 دج تخرج من ميزانية الدولة، (33,7% tout ce qui est dépensé dans notre pays est dépensé à partir du budget de l'Etat).

إذن لا بد من التحكم في هذه الميزانية ويكون ذلك مبنيا على عقلانية أولا وعلى يقظة سياسية ثانيا، وربما أقول العكس فهو مبني أولا على يقظة سياسية ومبني كذلك على قاعدة تقنية واسعة ونأخذ بعين الاعتبار تحديث الإدارة مهما كانت محلية أو مركزية.

سيدي الرئيس، كانت الانشغالات كثيرة جدا بالنسبة للسادة والسيدات أعضاء المجلس الموقر وشملت مواضيع كثيرة، إسمحوا لي في بعض الأحيان لا أقدم أجوبة دقيقة، ليست لي إمكانيات الإجابة وذلك لعدم التحضير والدليل على ذلك، أنه لما تفضل أحدكم بسؤال استدرت لأسأل زميلي كم خصص لقالمة ولكن السيد المحترم صاحب السؤال، انفعل وصاح في وجهي قائلاً: من فضلك أصغ إلي! إذن لا بد أن يكون بيننا نوع من التسامح إذ لا يمكنني أن أجيب 100% على كل الأسئلة ولكن أحاول أن أجيب على الكثير منها إن شاء الله.

إن كل التدخلات مسجلة وكلها تؤخذ بعين الاعتبار، إما في تطبيق القانون لأن أفكاركم كثيرا ما تكون مفيدة جدا بالنسبة لأخذ التدابير التطبيقية والبعض منها تغذي الورشات المفتوحة اليوم حتى نأتي بقانون إضافي جديد تكميلي أو غير تكميلي أرجو ألا يكون تكميليا لأنه لو جاء قانون تكميلي ربما ستكون الأمور سيئة ونأمل أن لا يكون

ولا يمكن للدولة أن تنفذ أي مشروع بدون مقاول، جزائريا كان أم أجنبيا، إذا كان النظام المبني عليه قانون الصفقات العمومية يحمي الدولة أكثر من اللازم، فهذه ضد العقلانية، ومعناه أن الدولة في آخر المطاف هي من تدفع الثمن واليوم يمكننا أن نسجل هذا بصفة آلية، عوض أن يتقاضى المقاول حقه خلال شهر، يتقاضاه خلال ستة أشهر، فالدولة هي من تدفع الثمن في آخر المطاف. إذن هناك أمور نحن نعمل على تحسينها وهي متعلقة خاصة بقانون الصفقات العمومية حتى نوسع تطبيقه في آن واحد على بعض المؤسسات التي لم يطبق عليها هذا القانون بعد مثلا (les E.P.I.C) فلا بد من تطبيق القانون عليها.

هناك كذلك صندوق الصفقات العمومية، له دور، ولكن لا بد من توسيع القانون الأساسي الخاص به حتى يسمح بتمويل المقاول بصفة استثنائية وحتى لا تبقى المشاريع قيد الانتظار وبالتالي تنزل تكلفة المشاريع إن شاء الله بفضل هذه التدخلات، لكن وبكل صراحة، إن المشروع عندما ينطلق ينطلق إما من ولاية أو من وزارة ولا أعرف مشاريع تنطلق من وزارة المالية، إذن لا بد من تجنيد وسائل كافية للولايات وللوزارات حتى تنجز - من هنا فصاعدا - مشاريع مدروسة، ليس دراسة إدارية لكن دراسة بكل معنى الكلمة. ويمكن أن أفتح سيدي الرئيس قوسا للإشارة إلى إصلاح مؤسسات الدولة، فبالنسبة لهذا الملف الذي درسناه في المرة الأولى في مجلس الحكومة ومجلس الوزراء وفي هذا الباب بالذات كان لنا كل التشجيع من طرف رئيس الجمهورية حتى تسمح الإدارة سواء كانت محلية أو مركزية لكي تجند طاقات ذات كفاءة عالية وبالتالي تعمل على أساس مشاريع مركبة كما ينبغي لأننا عملنا كثيرا على أساس مبدأ «الرخيص الغالي» أردنا أن نقتصد في الدراسات لكي نقتصد في المشاريع أو في حجمها وكان العكس، لا بد من دراسة المشاريع لنتحكم في أمورنا، ولا نقاش في ذلك

للتحصيل (un programme de recouvrement) متوزع على كل الولايات وكل الدوائر وفيما يخص نسبة تنفيذ هذا البرنامج فهو في تحسن، نعم هو في تحسن وهذا شئ إيجابي وربما غير معروف ومثال سوق أهراس يبين أن هذه الأشياء لها قاعدة، ولكن هل يكفي ذلك؟ لا، لا يكفي! كيف ذلك؟ لدينا مثلا صحن كبير وصحن صغير، ونعبر بالصحن الكبير عن الإنتاج الوطني القابل للمشاركة الجبائية، ثم ننفي منه الزراعة - كما ذكرتم - بحيث يبقى الصحن الكبير كما هو، أما الصحن الصغير فهو عبارة عن التحصيل وحتى إن ملأناه فإنه يبقى غير كاف، وبالتالي لا بد من توسيع الأرضية ولا بد من تجنيد طاقات إضافية حتى تشارك بدورها في ميزانية الدولة.

لما نصرح اليوم بوجود 40 ألف تاجر يستوردون ويبيعون ثم إن فيهم من يدفعون ومن لا يدفعون، والأغلبية الساحقة لا يدفعون ما عدا النسبة التي تدفع للجمارك إجباريا، ولنا حولها تعليق كذلك. وهناك ما هو أكثر من ذلك، وكان هناك سؤال مطروح هو هل يمكن أن نمنع هؤلاء التجار من الاستيراد والبيع؟ لأننا هنا سنجد أنفسنا ضد مبدأ من مبادئ اقتصاد السوق ألا وهو الحرية العملية وأنا أطرح عليكم هذا السؤال بكل احترام، هل تريدون أن نعطي رخصا لأشخاص يستوردون الدواء ويبيعونه، أترضون بذلك؟ نحن نعرف أنه من غير الممكن ذلك، ولكن لا بد من تأسيس شركة ولا بد من اعتمادها من طرف وزير الصحة حتى يتمكن المستورد من استيراد الدواء وبيعه وكذلك فيما يخص استيراد (le yaourt) والجبن الملوث أو بعض الوسائل التي تستعمل كآلات للعمل أو هي تشكل خطرا، فتلاحظون أن السيد الذي أتى بالبضاعة لا أثر له، ولا تدري أين هو؟ إذن لدينا اختياران، إما اختيار عقلاني بحيث يجعلنا نحفظ بمبادئ اقتصاد السوق بصفة صارمة، أو نحافظ على مواطنينا وعلى ميزانية الدولة، أقول هذا بكل احترام لجميع المستوردين، كأشخاص يستوردون ما هو مقبول ويدفعون الضرائب المفروضة عليهم

ذلك إن شاء الله.
بالنسبة لقضية التحكم في النظام الجبائي، هذا الأخير يمكن تبسيطه في أمور ثلاثة: أولا القانون، ثانيا التنظيم أو النظام وثالثا البشر من الطرفين سواء من جهة (comptoir) أو من الجهة المقابلة، يمكنني إن سمحت سيدي الرئيس أن أمنح الأخ من سوق أهراس ترقية وأدعوه للمجيء إلى الجزائر، في إطار القانون طبعاً إن سمح بذلك، أما إذا كان هناك تجاوز للقانون.. بدأت بهذه الصورة لأننا على يقين أن الأمر محصور في البشر قبل أن يكون محصوراً في النص القانوني وفي التنظيم، فهو محصور في نواة الإخوان، وعدم التحكم في بعض التصرفات التي لا ننكرها نظراً لانتشارها اليوم على عكس 15 سنة الماضية، وهذا لا يعني أن المعنيين بهذا الأمر من الطرفين (guichet) متضررون بهذا الداء، إنما هناك نسبة معينة من الطرفين تحتاج إلى معالجة وأقولها بصراحة ولو أنه من غير اللائق أن أقول هذه الصراحة أمام مناضل كبير وهو رئيس مجلس الأمة، إذا لم نواصل ونساهم اليوم في الإرادة السياسية العليا ألا وهي إرادة رئيس الجمهورية حتى نحل تدريجياً مشاكل الأخلاق التي أصبحت اليوم كداء السرطان - عافاكم الله - في المجتمع الجزائري غير ممكن أن نتحصل على نتيجة إذا لم يكن هناك ضغط سياسي كبير - مثلاً هو عليه اليوم - يتوسع في كل هياكل الدولة بما فيها النواب والوزراء وغيرهم.

قيل مثلاً إن نسبة كبيرة من الجباية تذهب هباء كالماء المتساقط أمس من السماء، فأكبر كمية نزلت في البحر عوض السد، هذا صحيح ولكن غير ممكن أن نعرف بدقة النسبة المئوية التي تساقطت في البحر أو في غيره، والأمر كذلك بالنسبة للجباية، كل واحد يقدم الأرقام التي بحوزته لكن أتخفظ فيما يخص هذه الأرقام، لأننا نفتقر لزاوية يتم فيها تسجيل كل الأمور في حين تقدم أرقاماً بنسبة 80% أو 60% أو 50% من الضرائب، ولكن ما يمكن أن أقوله اليوم هو أن هناك برنامجاً

به في حين لا يدفعون شيئاً، هل من العدل ألا يدفع هؤلاء شيئاً؟! يبقى السؤال مطروحا، ويمكن أن نعمل على أساسه، لكن لا يوجد نية واحدة من طرف الحكومة لتضر الناس المتضررين بل بالعكس فإنها ستعمل على تدعيمهم فيما يخص مختلف البضائع المنتجة ذات الحساسية وكذلك فيما يخص المواشي، لكن نرجع بالنسبة لقدرتنا في التحكم في النظام الجبائي الذي نحن بصدده الحديث عنه، إن قدرة التحكم في الأمور أساسها الرجوع إلى المعلومات، ونحن اليوم نتكلم عن النظام الجبائي، الذي يعد التحكم فيه غير ممكن في غياب المعلومات، وبصراحة فإن المعلومات التي هي اليوم بحوزة الإدارة الجبائية غير كافية، مما يبهر القرار الذي اتخذته الحكومة ووزارة المالية لتنتقل في إحصاء كل ما هو مفيد للميزانية، وقد انطلق بالفعل في يوم 3 من هذا الشهر الجاري، إن التحصل على المعلومات لا يعني أننا نمتحن الناس، أو نطلب منهم المستحيل لا، ولكن من غير الممكن أن نتكلم عن عدالة التصرف في هذا الميدان، بدون أن نعرف ما هي الأطراف المعنية، وماهي الممتلكات، إن هذا شيء جديد.

لقد طرح سؤال متعلق بكراء المنازل، وتفضل أخ من الإخوان بالقول إن الحكومة اليوم هي غير قادرة ربما على تنفيذ أشغالها وغير قادرة على التحصل على إحصاء كل المنازل المؤجرة وبالتالي فهي تلجأ إلى تخفيض مستمر لنسبة الكراء. حينما قررت الحكومة أن تضرب أصحاب المساكن المؤجرين، لم تتخذ هذا القرار على أساس أن يؤثر تأثيرا إيجابيا جدا على الميزانية. نحن نعلم أن هذه الأشياء ضئيلة جدا ولن تجلب الكثير، ولكن نية الحكومة كانت غير ذلك وتتمثل في تخفيض هذا المستوى وتشجيع كل من يملك منزلا ليؤجره وبدون أن يدفع ضرائب ثقيلة جدا بالنسبة إليه. تصوروا اليوم في مدينة الجزائر لو كانت الحالة عادية، كم من منازل هي الآن مقفلة وليس فيها شخص واحد؟ لو أدخلنا كراء المنازل في ثقافتنا، كنا ربما سنعالج كثيرا من الأمور

ونحن في استعداد تام لمساعدة هؤلاء ليحول القانون المطبق عليهم حاليا إلى قانون شراكة أما في حالة رفضهم للشراكة مع الآخرين فلا مشكلة في ذلك لأنه بإمكان القانون التجاري للبلاد أن يسمح للفرد بتكوين شركة خاصة لمفرده، نحن لم نفرض أن تضم الشركة 14 مشاركا ولكن لا بد أن يكون للشركة مقر وعنوان وحساب بنكي، ونأمل - بهذا الإجراء - أن ندخل في تجارنتنا الخارجية نوعا من المهنية بصفة تدريجية وهذا لا يعني - في رأينا - تشجيع ما يسمى بالمحتكرين الجدد بل بالعكس - فلكي تكون الأمور واضحة - إننا ننتظر من هذا الإجراء حماية التاجر العادي الذي يحترم القوانين، والذي أصبح منافسا بصفة غير شرعية من هؤلاء. وملتزم بمعاونة التجار غير المنتظمين على أساس شركات ونسهل لهم الأمور حتى يتحولوا إلى شركات.

أما بالنسبة لعدالة الضريبة، فلها قراءات متعددة، القراءة البسيطة هو أنه إذا كان هناك اثنان ينتجان نفس المنتج ويربحان ربعا واحد ويستلزم عليهما نفس الدفع، لكن إن لم يدفع نفس الشيء فتلكم هي اللاعدالة، هذا شيء بسيط، فالأمور في كثير من الأحيان مركبة والشيء الثاني الذي يعد بسيطا كذلك هو وجود اختيارات سياسية، وعلى أساسها نفضل مثلا ترقية هذا القطب من الإنتاج وبالتالي نعفيه من الضرائب كما جرى الحال بالنسبة للزراعة خاصة، ولا يوجد في الإجراءات التي هي أمامكم إجراء واحد يغير هذا الأمر بالنسبة للفلاح، فلا يوجد إجراء واحد يغير الوضعية المالية التي تعفي الفلاحين والملاكين من الضرائب، فالإجراءات التي تدخل في قانون الإجراءات التي رأيتموها ربما هي إجراءات موجودة من زمان وأدرجناها في القانون بحيث لم يتغير ولا شيء بالنسبة لها، ومن هنا ندخل في الأمور المركبة، فهل من العدل أن نعفي كل منتج للبضائع الفلاحية أو الزراعية من الضريبة؟ ولناخذ مثلا عن فرد أو جماعة تنتج البطيخ أو أشياء أخرى كثيرة ويستفيدون من ربح لا بأس

تساهمي وصرح الاخوان المستفيدون بأنهم لا يملكون الامكانيات المالية للمساهمة وقد اتصلت بزميلي الوزير السيد عبد المجيد تبون وأخبرني بخبر كنت أعلمه، وزادني خبرا إضافيا، فأما الذي كنت أعلمه فهو أن نمط السكن التحولي أضحى - في تقييمه - بالنسبة للجميع نمطا سيئا وبالتالي فممنذ 1999 توقف انطلاق البرامج الاضافية في هذا النمط ولكن كثيرا من البرامج لم تكتمل، وبعد الجولات التي قام بها السيد رئيس الحكومة خاصة، اتخذ قرار لتنجز هذه البرامج على عاتق الدولة بنسبة 100% وبالتالي فإن الاهتمام الذي تفضلتم به في اللجنة أصبح بدون مبرر لأن أصحاب هذه السكنات لن يدفعوا وفي نفس الوقت سننتهي من هذا المشكل.

فيما يخص ديون البلديات، فإن الأمر يعالج من الطرفين، في الباب الأول كأننا نملأ مخزنا به ثقب، فمهما ملأناه لا يمتلئ، هكذا هي الوضعية، فقد سجلت 22 مليار دينار خلال هذه السنوات كمستوى لمديونية البلديات وميزانية الدولة أعطت على مدى ثلاث سنوات ما يساوي 20 من 22 مليارا هذه، لكن الأمر هذا ارتدادي (C'est un cercle vicieux, c'est récurrent).

إذن لا بد من معالجة الأمر من جانب آخر، فأردنا فتح ملف في هذا الشأن، ولتبسيط الأمر أقول هو بعنوان الجباية المحلية، فمن غير الممكن أن نسمح لبلدية أن تأخذ مسؤوليتها كاملة إذا كانت هذه المسؤولية غير مغطاة بمستوى مدخول يمكنها من المراقبة المباشرة. ولهذا فتحنا الباب للضريبة المحلية في هذا القانون بالذات وسمحنا من هنا فصاعدا لتتحصل البلديات على الرسم على النفايات المنزلية، لقد فتحنا نافذة في انتظار أن يفتح الباب، بعد أن نفصل إن شاء الله قريبا في قانون البلديات وقانون الولايات، ثم نفتح الباب كاملا إن شاء الله؛ ثم في المرحلة الثانية سنأخذ - كمسؤولين على مستوى هذه الوزارة - نفس الاتجاه بالنسبة للعقار الذي سيتبع في برنامج الوزارة النفايات أي الرسم على النفايات

وبصفة شبه آلية ولكن هذا اجتهاد. سيدي الرئيس، في مجال الزراعة تلقيت بعض الأسئلة على ما يسمى بـ (le F.N.D.R.A) وأشكر النائب المتحدث عن ولاية تبسة والذي قال فيما يخص المواشي «إننا لا نستفيد من هذا الصندوق»، لقد بحثنا في هذه القضية وكلمت بدوري السيد وزير الفلاحة هاتفيا، فكان الجواب كالتالي:

أولا حقيقة، حتى يومنا هذا فإن الممول الشخصي كشخص لا يستفيد مباشرة من الصندوق ولكن جماعة الممولين يستفيدون بصفة غير مباشرة من الصندوق لماذا؟ لأن الصندوق يمول كثيرا من الحاجات التي تفيد الممول (les parcours)، الماء... إلخ أي هناك أشياء كثيرة لكن رغم ذلك فقد أبلغني السيد الوزير لأعلمكم بأن هناك نية واضحة من طرف وزارة الفلاحة لتتصل مباشرة بهؤلاء الموالين، هناك برنامج سيطبق على 400 بلدية وهو الآن قيد الدراسة، ونتمنى أن يقرب هذا البرنامج المسافة المطلوبة والتي تعتبرونها طويلة جدا بينكم وبين هذا الصندوق في الشهور المقبلة إن شاء الله. ونسيت أن أخبركم بأن الاجراءات الوقائية (le financement des vaccins pour les élevages) تمول من قبل هذا الصندوق.

تلكم بعض الاخوان عن الزيادة بدينار في البنزين وتساءلوا هل له تأثير سلبي على القدرة الشرائية والتكاليف الأخرى؟ بصراحة لا أظن أنه سيؤثر سلبيا بكثرة لأن البنزين غير المعني بهذه الزيادة هو ذلك المستعمل في الاقتصاد كالفلاحة والنقل بحيث لو رفعنا من قيمته بدينار أو أكثر سيؤثر سلبا لكن الإجراء المتمثل في زيادة دينار واحد لا يعني إلا البنزين العادي والممتاز ولا يمس البقية وبالتالي يبدو لي أنه لا يؤثر سلبيا، لأن الزيادة متواضعة جدا وهي عبارة عن دينار يتيم.

طرح سؤال من طرف اللجنة لم أجب عنه حينها، وحرصت على الإجابة عنه في الجلسة العلنية وهو مرتبط بما يسمى «بالسكن التحولي» وكان هناك قرار ليتحول السكن التحولي إلى سكن

ولكن لمن نصدرّ وقد أقفلنا الباب في وجوه الجميع؟! هذا غير منطقي، لا بد أن نرى العيب الذي فينا ونقره بشجاعة، لأن لدينا قدرات ولكنها غير مستغلة وبالتالي لا بد من استغلالها في المستقبل حتى تصبح شركاتنا تدريجيا منافسة لغيرها.

والأمثلة موجودة اليوم وهي مشجعة وجد مشجعة بالنسبة للقطاع الخاص وربما قد لاحظتم ذلك من خلال المعارض وحتى في الأسواق بحيث تباع بضائع جد مرضية فيها توازن بين النوعية والسعر، منتجها جزائري، من القطاع الخاص، فلا بد أن تدفع الدولة حتى تشجع القطاع الخاص والقطاع العام على الاستثمار، وهذا ربما من المحاور الرئيسية لقانون المالية التكميلي ونفس الشيء بالنسبة لهذا القانون. إنكم على علم بما جاء في قانون المالية التكميلي، وبين قوسين فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي له قطبان، القطب الأول معروف والقطب الثاني غير معروف أو غير معروف كما ينبغي، فالقطب الأول هو المشاريع وهي تفيد كثيرا المقاول الجزائري لأنه هو من يطبق نسبة عالية منها إن شاء الله، فقد بحث عنها في الماضي لينشط واليوم والحمد لله، المشاريع كثيرة.

هذا فيما يخص القطب الظاهر ولكن القطب غير الظاهر، هو عبارة عن تشجيعات الدولة المتوجهة مباشرة للمقاولين الجزائريين، كالرسم الجزافي و (la taxe sur l'activité professionnelle) بحيث أخذناها بعين الاعتبار في قانون المالية التكميلي، وهو إجراء جد مشجع بحيث يحول العلاوات العائلية إلى صناديق الدولة وأصبحت اليوم على عاتق ميزانية الدولة حتى تدفعها من جديد إلى البلديات وهذه نعتبرها كتشجيع للمقاول الجزائري، ولو أن المقاول الجزائري يعتبرها خطوة إيجابية لكنها غير كافية، ويمكن أن نستمر في هذه التشجيعات بعد سنوات، حسب الامكانيات وحسب نجاعة اقتصادنا مثلا في سنة 2002 أنقصنا من قيمة الرسم الجزافي من 5 إلى 4، كما تم خفض الكثير من الأشياء حتى بالنسبة للضغط الجبائي الخارجي، فما دام أن التعريف الجمركية الجديدة

المنزلية (c'est la deuxième phase) وهكذا حتى نعطي البلديات المصداقية ونسمح بما يسمى بـ (l'impôt sur le patrimoine) لأن الكثير منكم تحدث عن (l'impôt sur le patrimoine) لو اعتبرت نفسي اليوم رئيس بلدية، ومررت أمام المنازل وأنا أعرف أن السيد بومعزة يسكن في ذلك المكان، وفلان، وفلان، ولكني كوزير لا أعلم إن دفع الضريبة أم لا؟ لماذا؟ لأنني شخصا وبكل بساطة لست المعني بالأمر، بحيث لا يمكنني أن أدق باب فلان أو أقوم بعملية الاحصاء أو إرسال الفاتورة أو وضع المال في صندوق البلدية! إن الأمور تسير بهذا الشكل ولا أحد يدفع! ولكن إن تغيرت الأمور، فيبحث رئيس البلدية عن السيد بومعزة ويدعوه لشرب الشاي ثم يطلب منه بكل لباقة أن يدفع ما عليه أو يثنيه إن قام بدفع ما عليه وبذلك ربما تتغير الأمور؛ ولكن في الأشهر المقبلة ستكون الأمور في حيز التطبيق إن شاء الله، ليس بمعنى أن نضغط على الناس كما يقال في التعبير الفرنسي (comme la misère sur le bas monde) إنما يبقى دائما مرتبطين بفكرة (l'impôt tue l'impôt) هناك نسبة 5% من الذين يدفعون (l'impôt sur le patrimoine) وهم يعتبرون أن الضغط كبير بالنسبة إليهم، وبالتالي نحن نطمح أن تكون النسبة 60% بدل 5% وحينذاك نستطيع أن نخفض ونوزع الأمور كما ينبغي وبصفة عادلة، واليوم والحمد لله نرى الظروف السياسية والأمنية تشجع على تطبيق أنظمة أوضح وأحدث وباستمرارية، بحيث لم تكن ممكنة في السنوات الماضية وأنتم تعرفون لماذا ذلك.

هناك أخ تكلم وقال إذا كانت العولمة واندماج الجزائر في الاتحاد الأوروبي أو في الاتحاد المغاربي أو في الاتحاد العربي يضع المجتمع الجزائري، فلا أدخله وأبقى وحيدا وأقفل الباب على نفسي! ولكن أقول لك سنضيع أجمعين إن نحن عزلنا أنفسنا عن الآخرين، لماذا؟ لأنكم تحملون شعار الخروج من تبعية المحروقات بمعنى أنه لا بد أن ننتج إنتاجا آخر غير المحروقات ونقوم بتصديره،

هناك أمر آخر لم يؤخذ بعين الاعتبار في قانون المالية بحد ذاته ولكنه يرجعنا إلى قانون المالية لسنة 1998 وهو العقار الصناعي، هناك إجراء في قانون 1998 وقد تبين للجميع أن هذا الإجراء فيه نوع من الصرامة في تطبيقه، لأن التطبيق كان على أساس مرسوم ونحن نتراجع عن هذا المرسوم حتى نعطي أكثر سيولة وندفع الولاية للحصول على إمكانيات عقارية بصفة أسهل كلما كانت المشاريع ذات أولوية. تلکم هي الأهداف الاقتصادية المحضة، المبسطة التي يحملها مشروع قانون المالية هذا، ولكن قبل أن أسرحكم لا بد من الإشارة إلى الأهداف الاجتماعية لهذا القانون، نعم لا بد من الإشارة إليها، لأن الشغل الشاغل لكل الإخوان متعلق بالوضع الاجتماعية التي يرون أنها في تدهور ولا يوجد ثمة بصيص نور!

بماذا ترتبط الوضعية الاجتماعية؟ هي مرتبطة أولاً بالشغل والتشغيل، ثانياً بالسكن، ثالثاً بالقدرة الشرائية، ورابعاً وخامساً وكذا بأمور أخرى كالمياه والمرافق الاجتماعية وكذا؛ لكن - حتى لا أطيل عليكم كثيراً - فإن رئيس الجمهورية سعى إلى فتح مجال لبرنامج إضافي والحمد لله فتحنا هذا المجال بعدما سجلنا وجود إمكانيات لأنه من غير الممكن أن ننطلق ببرنامج بدون إمكانيات. لقد سجلنا الإمكانيات ولما تحصلنا على إمكانيات لا بأس بها حتى ننطلق ببرنامج متسلسل على مدى ثلاث سنوات، انطلقنا بهذا البرنامج لكن نية السيد الرئيس ونية الحكومة في التطبيق كان محورها الأساسي كيف نشغل الشباب؟ (l'objectif principal c'est celui là) إذا تكلمنا عن الأرقام بالنسبة للتشغيل، فقد قمت بتسطير حصيلة مع إخواني في الوزارة وبعض الوزارات الأخرى وتحصلت على أرقام تبدو ذات مصداقية ولو أنني متحفظ بالنسبة للأرقام في الجزائر وهذا أمر معقول، لكن لها مصداقيتها. فهذه الأرقام تؤكد ما صرحنا به في مناسبات أخرى وهو أنه ربما في 2002 إن شاء الله وللمرة

ستدخل حيز التنفيذ مع قانون المالية لسنة 2002 فإنها ستخفض بصفة جد إيجابية للمقاول الجزائري فيما يخص استيراد الأجهزة واستيراد المواد الأولية، وبالتالي تكون نسبة الضغط الجبائي منخفضة مقارنة بما كانت عليه في نهاية هذه السنة. كذلك هناك تشجيع غير مباشر للمقاول الجزائري حتى يتحصل بصفة أسهل على القروض الذي هو بحاجة إليها. في قانون المالية التكميلي، قمنا بإنشاء صناديق كثيرة والهدف منها تشجيع التمويل وأنشأنا صناديق إضافية بالنسبة لقانون المالية 2002 ونذكر منها على سبيل المثال صندوق تشجيع الاستثمارات وهي بالحرف الواحد (le fonds d'appui à l'investissement) ويقدر بـ 1.3 مليار دينار جزائري، إضافة إلى صندوق جديد كذلك لتهيئة العمران ويقدر في سنة 2002 بـ 0.7 مليار دينار جزائري وإذا جمعنا كل هذه الصناديق التي انطلقت في سنة 2001 والصناديق الإضافية والاعتمادات الإضافية للصناديق السابقة نجد بأن هناك كميات لا بأس بها من الأموال ستصب إن شاء الله في هذه الصناديق وستفيد مباشرة المستثمرين، كما لا بد أن أشير إلى أن البنوك التابعة للقطاع العام ستستفيد كذلك بعشرة ملايين دينار لتسمح لها إكمال مسيرتها حتى تتحسن وضعيتها المالية التي كانت جد سيئة ولكنها اليوم في طريق التحسن، وبالتالي فإنه بتحسين وضعيتها المالية يمكن جدا للبنوك أن تدفع لفترة أخرى عجلة تحديث تسييرها وتفتح الباب للشراكة فمن غير الممكن أن تكون هناك شراكة بدون تصفية حسابات البنوك، وهناك إمكانيات مالية في قانون المالية هذا تضاف إلى الإمكانيات التي زودت في السنوات الماضية، نجد 10 ملايين دينار في هذه السنة تضاف إلى السنوات الماضية المقدر بـ 18.9 مليار دينار، إذن هناك تقريبا 30 مليار دينار تصب في البنوك التابعة للقطاع العام حتى تتحسن وضعيتها وبالتالي لما يطلب المقاول في سنة 2002 قرضا يكون الجواب أحسن من اليوم وهذا مهم جدا.

دخلنا في اللون الرمادي إلى غاية أن نصل إلى اللون الأبيض إن شاء الله. شكرا جزيلا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير على هذا الرد الكامل، وأعتقد أنه أضاف الكثير لإيضاح كل ما جاء به الإخوان ضمن أطروحاتهم وأسئلتهم، وبهذا ننهي أشغال جلستنا ويستأنف المجلس أشغاله غدا الإثنين على الساعة الخامسة مساء، لدراسة نص القانون المتعلق بتسيير النفايات. مرة أخرى أشكر السيد ممثل الحكومة والوفد المرافق له وأشكر أيضا اللجنة المختصة والأعضاء الذين شاركوا في المناقشة العامة.. نعم، أتريد الكلمة، السيد بلقاسم بن حصير؟ تفضل.

السيد بلقاسم بن حصير (نقطة نظام): سيدي الرئيس، إن سمحت فلدي اقتراح، بعد التشاور الذي دار بين رؤساء المجموعات البرلمانية الثلاث التجمع الوطني الديمقراطي، الثلث الرئاسي وجبهة التحرير الوطني حول كيفية التضامن مع المواطنين ضحايا الكارثة الطبيعية التي ألمت بهم. أولا، تعبر المجموعات البرلمانية الثلاث على تضامنها الكامل معهم.

ثانيا، تتقدم بتعازيها الخالصة إلى عائلة الضحايا وتدعو الله أن يولي ذويهم الصبر والسلوان. ثالثا، كما تقرر اقتطاع جزء من الراتب الشهري لكل عضو وشكرا.

السيد الرئيس: أعتقد ألا خلاف في ذلك.. (تصفيق) شكرا.. نعم تفضل السيد بشير طويل.

السيد بشير الطويل (نقطة نظام): أريد أن يضيف إلى المجموعات الثلاث المذكورة أعضاء حركة مجتمع السلم الموجودين في مجلس الأمة والمتضامنين في نفس محتوى هذا النص.

السيد الرئيس: شكرا، لا نشك في ذلك، وهل نحن نعمل بدون حماس؟ أشكر الجميع على

الأولى منذ 10 سنوات نستطيع أن نخلق مناصب شغل تعادل الطلب الإضافي السنوي الذي يقدر بـ 300 ألف (300 mille demandeurs d'emploi nouveaux) وحسب الأرقام المتحفظة والجدد متحفظة يمكن تشغيل 290 ألف أي نفس المستوى تقريبا وإذا تحصلنا فعلا على هذا القدر من المناصب فقد عالجننا قطبا أساسيا من المشكل الاجتماعي لأن المشكل ليس أن نمنح الأشخاص ما لا ليبقوا في منازلهم، إن الشباب الجزائري - ما شاء الله - متكون وله أهلية، ولكن ما ينقصه هو فرصة العمل، هذه واحدة، أما الثانية، فهي عن السكن، لدينا برنامج معروف بـ 50 ألف سكن في سنة 2002، لكن هناك إجراءات اثنين إضافيين، فالأول كنت قد تكلمت عنه وهو خاص بالأشخاص المؤجرين للمساكن فقد سمحنا لهم بخفض الجباية، بعدما كانوا يدفعون ما بين 30% و40% المصرح بها، أصبحوا يدفعون 10% وبصفة غير بيروقراطية. أما الإجراء الثاني فهو إجراء اجتماعي له صدى كبير من دون شك ويعني الأشخاص الموجودين اليوم في سكنات اجتماعية ولم يتمكنوا بعد من امتلاكها إلى يومنا هذا، فإن قانون المالية لسنة 2002 يمنحهم هذه الامكانية. إذن فذلك العامل البسيط المتواجد في مسكنه بإمكانه اليوم أن يكون جزائريا مثل الآخرين ويملك سكرنا.

ولو أحصينا هؤلاء الأشخاص فهم كثيرون وكثيرون جدا، هناك - حسب ما يقال - 500 ألف سكن معني بهذا الإجراء، مما يعطي لهذا القانون طابعا اجتماعيا لا بأس به ولكن من غير هذا كذلك وبهذا ننتهي، أذكركم بأنكم صادقتم على تعريفية جمركية جديدة فيها ستة آلاف مادة ألفان منها أو أكثر ستسجل انخفاضات في الضغط الجبائي الخارجي وبالتالي فإن البضائع التي لا بد من استيرادها ستكون في السوق بأثمان منخفضة على ما كانت عليه حتى يومنا هذا، وهذا يصب كذلك في اتجاه ترقية القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي يخفض نوعا ما من المأساة، نحن لن نسود الأمور وهي سوداء، بل لا بد أن نقر أننا

المساهمة، ولقد جاءنا للأسف الشديد خبر مؤلم،
إذ علمنا الآن بأن السيد الحاج سعدي محمد النائب
بالمجلس الشعبي الوطني كان من بين ضحايا
السيول، وبهذه المناسبة الأليمة أتقدم باسم
مجلس الأمة إلى أسرة الفقيد ونواب المجلس
الشعبي الوطني بأخلص تعازينا سائلين الله العلي
القدير أن يتغمد الفقيد برحمته الواسعة ويسكنه
فسيح جنانه آمين يا رب العالمين.

أشكر الجميع على المساهمة في عرض ومناقشة
هذا القانون، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة السادسة
والدقيقة السابعة والثلاثين مساءً.**

ملحق

تدخل كتابي

للسيد بوجمعة هيشور، عضو مجلس الأمة بخصوص مناقشة نص قانون المالية لسنة 2002م

مليون دولار أمريكي لسنة 2005، وتقدر الصادرات النفطية لعام 2002 في حدود 17.689 مليون دولار أمريكي.

لا ننسى أن سياسة الخوصصة كان لها آثار على المالية العامة في إطار التكيف الهيكلي المالي وبقي يؤثر في إطار علاقة المشروعات العامة بالموازنة العامة للدولة.

إن ترشيد النفقات العامة يتطلب إعادة النظر في أولويات الإنفاق العام لمواجهة القطاعات الاجتماعية التي تخدم غالبية السكان، خاصة ذوي الدخل الضعيف.

في هذا الإطار نشيد بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار تنمية الهياكل القاعدية للاقتصاد والمشاريع المبرمجة من طرقات وسكنات، وإنفاق نسبة من الدخل الجبائي البترولي المخصصة لصندوق تنمية الجنوب، وبناء المؤسسات التعليمية وخلق مناصب الشغل، حيث تقدر بـ 290.000 منصب لسنة 2002، نسبة تعادل الطلب السنوي تقريبا، لكن السؤال المطروح لدى الجميع، هو شبه اكتناز 17 مليار دولار أمريكي في الاحتياط، علما بأن البعض يريدون استعماله في الاستثمار الإنتاجي.

إذا كان لميزانية 2002 حجم الموارد يقدر إجماليا بـ 1.457,75 مليار دج، أي بزيادة 54,31 مليار دج (+3,87%)، مقارنة بسنة 2001 (قانون المالية التكميلي) وتمثل 34,17% من الناتج الداخلي الخام، فإن النفقات لسنة 2002، المحددة بحوالي 24,6% من الناتج الداخلي الخام، أي بـ 1.050,17 مليار دج، مقابل 948,76 مليار دج

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد ممثل الحكومة وزير المالية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الضغوط الخارجية الناجمة عن المديونية تجاه اقتصادنا، تفرض دوما ضرورة تحقيق توازن الميزانية، مما يعني تخفيض الإنفاق الحكومي وتقليص الإدارة الحكومية والتخلص من بعض وحدات القطاع العام باتباع أساليب اقتصادية ترعى التكلفة والعائد والربح وتحرر الأسعار وإزالة القيود والعراقيل أمام المبادرة الخاصة.

والجزائر تنوي عن قريب إنهاء المفاوضات مع الشريك الأوروبي في دورتها السادسة عشر، وإدخالها في المنظمة العالمية للتجارة حتى يندمج اقتصادها ومؤسساتها في إطار العولمة، فإن الفرضيات المقدمة في رسم ميزانية 2002، وحتى 2005، مرتكزة على سعر البرميل الواحد للنفط في حدود 22 دولار أمريكي، يبقى مؤشر ينحني إلى السياسات النفطية العالمية وتدرج السوق، وهو عامل لن نتحكم فيه قط مهما كانت الاستشرافات.

نقف وراء التطور التقديري للواردات، حيث أنها تبقى مستقرة إلى حد لا يتجاوز 12.113 مليون دولار أمريكي بنمو سنوي مقداره 6% (C.A.F) في الوقت أن لسنة 2002 الاستيراد يكون في حدود 11.010 مليون دولار أمريكي، علما بأن صادراتنا من المحروقات على أساس السعر المعتمد يكون في نفس الوقت في حدود 23.042

مقرونة بمقدرة الاقتصاد الوطني، أي قدرة الدخل القومي، على تحمل الأعباء العامة، حيث تشكل الطاقة الضريبية أهم عناصر المقدرة المالية كمشروع وتحسين الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة باعتبارات المحافظة على مستوى المعيشة للمواطنين والقدرة الإنتاجية وتنميتها، واتساع النشاط الخاص بالقياس إلى النشاط العام، والمحافظة على قيمة النقود، والتخلص من المديونية الخارجية.

كل هذا يلزم الدولة سياسة الحكم الراشد لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية، وهذا فضلا عما تستعين لخدمة الدين من دفع أقساطه وفوائده الذي يبقى عائقا في تنمية سريعة للاقتصاد الوطني، الجانب الذي لم يرد في التقرير لميزانية 2002.

ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2002 بما تحتويه الفرضية المتصلة بسعر برميل النفط نتكلم عن المالية العامة وارتباطها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والنقدية وقد رأينا التطور الكبير الذي حصل في هذا الشأن عندما نريد الحكم الراشد، ويؤكد أن الدولة تستطيع عن طريق تكيف الإنفاق العام والضرائب، أن تخفف من حدة الأزمات، لاسيما البطالة وإن توفر الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، إذا كانت ميزانية الدولة هي البحث على التوازن بين نفقاتها ومواردها في الأوقات العادية، نستطيع القول أن الوفرة في خزينة الدولة يجب من الوجهة النظرية، لا العجز، لكن نرى من واجد الدولة أن تدخر قسما من مواردها للاستعانة به في حالة الأزمات والطوارئ.

الإشكال الذي يبقى مطروحا عندما نضع ميزانية الدولة، هو السعي لموارد النفط التي أصبحت تثير الجدل في كل الظروف، إن الضرائب والرسوم العادية لا تكفي لتغطية النفقات العامة، وهنا تجدر الإشارة إلى أي حد المواطن والبلد عامة تخلق الثروة المستدامة؟ إذا في حالة تهلل سعر البرميل، تلجأ الحكومة إلى القروض، بدلا من أن تزيد أعباء الضرائب، وهي القروض أو

لسنة 2001 بارتفاع قدره 10,7%، أي 101,41 مليار دج. يبقى الدين العمومي، ارتفاع أجور المستخدمين، إعانات تسيير المستشفيات، معاشات المستحقين، المنح العائلية، تصفية المؤسسات العمومية المحلية، الذي يسجل رصيда مدينا، التكفل بتعويض الجماعات المحلية، يضاف إلى ذلك حصة الزيادات لمختلف الوزارات والهيئات، كما نسجل بالنسبة لسنة 2002 في نفقات التجهيز، حيث الاعتمادات تكون بمعدل 445,45 مليار دج. إن اعتمادات دفع النفقات تصل إلى حدود 1.559,85 مليار دج والناتج الداخلي الخام بمقدار 4,266 مليار دج.

وإذا أخذنا بأن الصادرات تفوق 17,69 مليار دولار أمريكي مقابل الواردات مقدرة بـ 11,01 مليار دولار أمريكي، فإن الدخل الذي سوف يبقى في الاحتياط يقدر بـ 6,68 مليار دولار أمريكي لسنة 2002. إن الملاحظة في هذا السياق هو الدعم وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وعلى أساس معايير اقتصادية يجب معرفة آثار النفقات العامة على الحياة الاقتصادية، إنه كلما كبر حجم النفقات العامة نبحت في ترشيد المال العام الذي يصرف لسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة في المجال الاجتماعي الاقتصادي. وبصفة عامة، يمكن القول بأن النفقات العامة معبرة من خلال الناتج المحلي، فالنفقات التحويلية المالية هي التي تباشرها الدولة كقوائد الدين العام واستهلاكه.

والملاحظة العامة هي أن الميزانيات الحديثة تسعى إلى الأخذ بالتقسيم الاقتصادي للنفقات العامة بصورة أو بأخرى، نظرا لما يمثله من أهمية كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، لضمان وضع سياسة اقتصادية سليمة من خلال الربط بين ميزانية الدولة وخطة التنمية الاقتصادية.

وفي الواقع إن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في دولة ما، وفي زمن ما، إنما يتوقف على طبيعة دور الدولة في المجتمع، وتبقى الميزانية

باسم الموازنة العمومية وهي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواراداتها، ويؤذن بها، وميزانية الدولة في حد قانون المالية يعتبر صكا تشريعيا تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها عن سنة مقبلة ومن خصائص الموازنة الصفة التقديرية.

– إصلاح النظام الضريبي بهدف توسيع القاعدة الضريبية وتقليل حالات التهرب من الجباية.

– كيفية تحقيق التوازن المالي للمشروعات العامة، بما يترتب على ذلك من ضرورة دراسة أنسب الطرق لتحديد الأثمان العامة، كذلك دراسة أنسب المعايير للحكم على كفاءة المشروع العام.

– والعلاقات المالية التي يمكن أن تقوم بين المشروعات العامة والموازنة العامة للدولة.

– الخوف من نمو البيروقراطية بما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على الكفاءة الاقتصادية للإدارة الحكومية وعلى حقوق الإنسانية للإنسان. وإذا كانت عدالة الضريبة هي القاعدة الأولى لسلامتها فهي تثير كثيرا من الجدل والخلافات، فيما يراه البعض محققا للعدالة، قد يراه البعض الآخر غير ذلك وسيظل تحقيق هذه القاعدة مثلا لنزاع كبير سواء من الناحية النظرية أم من الناحية العملية، لكن أحسن فكرة هي تصاعدية الضريبة رغبة في تحقيق عدالة أكثر بالتمييز بين الأفراد حسب مقدرتهم التكاليفية.

وبخصوص أسس تقدير الأموال والحقوق الخاضعة للضريبة، قد شهدنا عدم جدوى تدخل عون الجباية حيث عن قصد أم غير قصد، تطرح حالة التجاوزات عند التقييم والتصريح في تقدير قيمة الأموال والربح، في هذه الحالة يجب التعديل ويتولاها رئيس الدائرة المالية المختصة بناء على شكوى المعني ومطالعات المراقبين إذا قبلت الاعتراضات، إذا رأى فيها خطأ أو إجحافا أو مخالفة قانونية.

– يلجأ بعض الأشخاص الذين يتعاطون التجارة بالعقارات إلى تنظيم وكالات خاصة

الأموال التي تأخذها الدولة من الخزينة وتستعين بها، لحاجة موثقة إلى المال في الأشهر الأولى من السنة عندما يكمن مدخل الضرائب المباشرة ضئيلا جدا، إذا نظرنا إلى نسبة أقل من 42 في المائة سنة 2002 تبقى الجباية البترولية على أساس السعر المرجعي فرضيا للبرميل الواحد بـ 22 دولارا أي 916,4 مليار دج، حصة تعادل 62,86 في المائة من مجمل إيرادات الميزانية، تلاحظ أن هناك تطورات كثيرة دخلت في تسيير المال العام، إن خزينة الدولة جيوب رعاياها، وتعني أن الدولة تعتمد قبل كل شيء على الموارد العامة التي تجنيها من المواطنين وأن تتجنب القروض ولا سيما الأجنبية منها.

من أهم إجراءات قانون المالية 2002، تلك المتصلة بتسيير أفضل لملفات كبار دافعي الضرائب بتعزيز منظومة مكافحة الغش والتهريب من الجباية بقدر ما لا تفرض ضرائب فاحشة على المؤسسات والشركات والأفراد لأنه قد يؤدي إلى امتصاص قسم من رأس المال أو الربح، وبالتالي إلى الإضرار بالثروة العامة مما يعود على الخزينة في نتيجته، بالفرار بدلا من المنفعة الضريبة الفاحشة تثقل الضريبة، وفي هذا الإطار، فمجموع الجباية لا يتجاوز التكاليف العامة نسبة معينة من الدخل القومي، وقد كانت هذه النسبة تحدد بالثمن سابقا ثم الخمس إلى أن أصبحت اليوم تزيد عن الثلث في البلدان المتطورة.

والأصل أن لا يحمل جيل أعباء جيل آخر، والجباية تكون بقدر الكفاية يبقى أن الدولة تختار المشاريع والأعمال أكثرها فائدة وخيرا على الشعب، وأقلها نفقة، هكذا يتطلب الدفاع عن الأموال العمومية حرص الموظفين المسؤولين عنها وإخلاصهم لمال الأمة، والأصل أن الدولة راعية لا تاجرة.

إن جميع الدول الحديثة، على اختلاف أنظمتها، متفقة على أن يسير نشاطها المالي وفقا لبرنامج محدد بصورة دقيقة، يشمل مجموع نفقات الدولة وواراداتها تقدرها مسبقا، التي أطلق عليه

تسوية عبئها، وطبيعة كل من النفقات العامة التي تمولها هذه القروض، هل هي نفقات استهلاكية أم نفقات إنتاجية؟ والأموال اللازمة لخدمة العبء المالي فيها.

لكل مرحلة آثارها الاقتصادية وهذه المراحل هي: مرحلة الاقتراض أو الاكتتاب، ومرحلة إنفاق الأموال المقترضة، ومرحلة تسديد الدين وآثارها هي: القروض على الاقتصاد الوطني ككل، ويتوقف ذلك بصفة أساسية على المصدر النهائي للأموال المقترضة وذلك لما للطبيعة الخاصة بكل مصدر من انعكاسات فيما نحن بصدده من آثار هذا المصدر قد يكون هو مدخرات الأفراد والهيئات الخاصة، وفي هذه الحالة تحصل الدولة على جزء من القوة الشرائية السابق وجودها داخليا في التداول، وقد يتمثل في قوة شرائية جديدة، داخلية أيضا، تضيف إلى القوة الشرائية الموجودة في التداول، يكون الاقتراض العام مناسبة خلقها أو عن طريق وضع قوة شرائية أجنبية تحت تصرف الدولة المقترضة عن طريق القروض الخارجية في هذه الحالة فإنه كثيرا ما يثير في نهاية الأمر عن هذه الآثار تساؤلا عما يتحمل العبء المالي الحقيقي لهذه القروض وعلى الأخص الداخلية، وهو الجيل الحاضر الذي عاصر عملية الاقتراض أم أنه يمكن نقل هذا العبء للأجيال القادمة.

صحيح أن القروض الخارجية من الناحية الاقتصادية نوع متميز لما لها من آثار دولية خاصة بالنسبة للدولة الدائمة والمدينة، ويترتب على هذه القروض والتي تقدمها حكومات الدول الأجنبية أو إحدى الهيئات الدولية المتخصصة في الإقراض لحكومة الدولة الوطنية، ووضع قوة شرائية تحت تصرف الدولة المقترضة تستجيب بها، سواء لتقوية أرصدها من العملات الأجنبية، أو لاستخدامها في شراء سلع من الخارج، في كلتا الحالتين تؤدي هذه القروض بفرض حسن استخدامها إلى تحسين مركز ميزان مدفوعاتها، فالقروض الأجنبية إذ تزود الاقتصاد الوطني

تنطوي نصوصها على وسطة وإنجاز عقود بيع عند الموثق، تتضمن الوكالة مثلا ما يفيد أن الموكل قبض ثمن العقار، وأن الوكالة غير قابلة للعزل أو الرجوع عنها لتعلق حق الوكيل بها، ثم عندما يجدون المشتري المناسب، يعمدون إلى إجراء معاملة بيع في الدوائر العقارية، بالإسناد إلى الوكالات المذكورة، حيث يؤدي المشتري الجديد رسوم الفراغ والتسجيل عن المعاملة الجديدة فقط، نرى أنه في مثل هذه الحالة، يتوجب على الدوائر العقارية أن تستوفي، بالإضافة إلى رسوم التسجيل والفراغ عن المعاملة التي يجري قيدها لديها، رسوم الفراغ عن البيع الذي تخفيه الوكالة على أن يكون لأصحاب العلاقة حق إثبات العكس في حالتين:

(1) أن رسم الفراغ النسبي مستقل عن رسم التسجيل ناتج عن بيع بحد ذاته، سواء جرى قيده في الدوائر العقارية أو لم يجر، إن عدم إجراء القيد لا يمنع المتعاقدين من ممارسة حقوقهم ودعاويهم المتبادلة عند عدم تنفيذ اتفاقاتهم.

(2) أن إجراء القيد في الدائرة العقارية يجري استنادا إلى تصريح أصحاب العلاقة ويوجب القانون استيفاء الرسوم عند إجراء القيد، وعدم قيام المتعاقدين بتقديم هذا التصريح، تهربا من تأدية الرسوم، لا ينبغي أن تؤدي إلى إعفائهم منها، عملا بالقاعدة المعمول بها في مختلف القوانين الضريبية، وهي أن التخلف من التصريح لا يعني المتخلف من تأدية الضريبة.

في ما يخص آثار القروض الاقتصادية التي تختلف بصفة عامة عن آثار الضرائب، والسبب أنها في الأصل اختبارية، بينما الضرائب إجبارية في كل حال، وأن القروض لا يترتب عليها نقصان في ثروة الأفراد ودخولهم كالضرائب، ولكن يترتب عليها بشكل تلك الثروة أو الدخل، وأن مصدر الأموال المقترضة يختلف عادة عن مصدر الأموال التي تدفع كضريبة، وبشأن هذه القروض ومصدر الأموال المتحصلة منها المستخدمة في

بالنسبة للاستهلاك والاستثمار في الدولة على كيفية استخدام هذه الأموال، أما بالنسبة للاقتصاد ككل، فإنه يترتب على التسديد آثار انكماشية أو تضخمية وفقا لمصدر الأموال المستخدمة في الوفاء بالقروض.

وفي ما يخص آثار تسديد القروض الخارجية، يترتب عليها عبء حقيقي بالنسبة لاقتصاد الدولة المقترضة، إذ ينبغي عليها دفع الفوائد ورد أصل الديون مما يتطلب اقتطاع جانب من القوة الشرائية من المستهلكين أو المستثمرين في الداخل وهو ما يعتبر اقتطاعا لجزء من إجمالي الناتج القومي لحساب الدائنين الأجانب ونقلها خارج الدولة وفاء بما عليها من التزامات، وبالنظر إلى قدرة الدولة على التسديد محكومة بطبيعة صادراتها ومدى مرونة الطلب عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى بحجم الديون وأسعار فائدة وآجاله، وما يتوفر لها من احتياطات من الذهب والعملات الأجنبية المقبولة في التعامل الدولي.

ونحن بصدد نقاش قانون المالية لسنة 2002، يجب التذكير، بأن خدمة الدين العام الخارجي وسداده، تتطلب توجيه القروض الأجنبية لزيادة الاستثمارات ورفع مستوى الدخل، وإنتاج السلع غير النفطية التي يزيد على الإقبال عليها في الخارج، أو تلك التي توسع السوق المحلي فتوفر العملات الأجنبية التي تقبل في تسديد هذه القروض.

وفي الختام نرى أن الحساب الختامي أو قطع حساب الموازنة الذي هو بيان للنفقات والإيرادات التي تحققت فعلا في فترة انقضت من الزمن حيث يعتبر عمل هذا الحساب تقريرا للمدى الذي بلغته صحة تقديرات الميزانية.

فالموازنة نظرة توقعية لفترة مقبلة، أما الحساب الختامي فإنه نظرة تتعلق بفترة زمنية قد انقضت بالفعل ولو أنهما يلتقيان ولكل من الموازنة والحساب الختامي أهمية، وتصوير برنامج الإنعاش الاقتصادي لرئيس الجمهورية وتطبيقه من طرف الحكومة التي ما فتئت لإنجازه خدمة للمواطن والمجتمع وفي مثل هذه الصورة الرقمية يكشف كشافا

برؤوس أموال أجنبية مصدرها القوة الشرائية المقتطعة من الخارج وليس من الداخل.

عندما تقوم الدولة بتغطية الأموال اللازمة لها عن طريق الاقتراض من الداخل، من مصادر الإقراض الداخلي، فإن الدولة قد تنفق حصيلة القرض الداخلي أو في الخارج، وفي كلتا الحالتين تترتب على ذلك آثار معينة يجدر بنا أن نتناولها بشيء من البيان فإنه يترتب على ذلك مجموعة من الآثار التوسعية أكثر مما لإنفاق حصيلة الضرائب، ويزداد مدى هذه الآثار إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموالا غير موظفة، عاطلة أو مكتنزة، أو أموالا أخرى مصرفية عن طريق التوسع في الائتمان، ففي هذه الحالة يضاف هنا طلب الدولة للسلع والخدمات، الطلب العام إلى طلب الأفراد بدلا أن يحل محله، كما لو كان مصدر القرض أموالا مستخدمة في الإنتاج أو الاستهلاك.

وفي علاقة هذا الاقتصاد بالخارج، فقيام الدولة بإنفاق حصيلة القرض الذي عقدته مع الخارج في الداخل يكون معه احتمال حدوث التضخم في الحالة التي يكون الاقتصاد مهيبا لذلك، أكبر مما لو كان القرض داخليا وأنفق في الداخل، حيث يترتب على القرض الخارجي امتصاص أية قوة شرائية في الدولة المقترضة، إذ تقوم هذه الدولة باستخدام القوة الشرائية التي حصلت عليها من القرض الأجنبي.

في كل الأحوال وبصفة عامة فإن التوسع في الاقتراض من دولة معينة، يؤثر على هيكل ميزان مدفوعات الدولة المقترضة، إذ تزيد صادراتها إلى الدولة المقرضة للوفاء بالتزاماتها في الوقت الذي تزداد فيه وارداتها بقيمة القروض المبرمة يبقى أن الآثار الاقتصادية التي تنجم عن خدمة العيب المالي للقروض العامة بتسديد الديون العامة، فيها هي بوجه عام عكس الآثار الناتجة عن إصدارها، ويترتب على قيام الدولة بتسديد دينها العام الداخلي، للقروض عن طريق حصيلة الضرائب، وهي مصدر كبير للإيرادات العامة في مالية الدولة الحديثة وتتوقف آثار هذا التوزيع

دقيقا عن أهدافها ويوضح طريقة إجراءاتها لنفقاتها وتديرها لمواردها ضمن الحكم الراشد الذي سطرته حكومة السيد بن فليس وعلى هذا فإنه يلزم في التقديرات الحالية أخذ بعين الاعتبار قياس الآثار الأولية الكلية للاقتصاد العام على نشاط الاقتصاد في مجموعة، وكل ما يمكن أن يقياس بواسطة تقسيماته ومدى ما يسهم به الاقتصاد العام في زيادة الناتج والدخل القومي، كما أنه في الإمكان أيضا من خلال هذه الميزانية قياس نسب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، بل وقياس الآثار التوسعية أو الانكماشية لنشاط هذا الاقتصاد وفي كل ما تقدم يمكن من خلال النشاط المالي بواسطة قياس التغيير في حجم النفقات والإيرادات العامة جملة وتفصيلا.

ولكن دور الدولة لا يقف عند هذا الحد، فبالإضافة إلى النفقات والإيرادات العامة فإنها تمارس أنشطة تنظيمية وإدارية لها آثارها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنقدية والمالية كالمستوى العام للأسعار، وأنواع السلع التي يمكن تسويقها أو تصديرها ومهما كانت العناية بأمر القواعد المنظمة للميزانية وتقسيماته المختلفة من تحقيق أهداف معينة والترجمة العملية لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية. وتبقى أحداث 11 سبتمبر 2001 منعرجا من خلاله سوف يتأثر الاقتصاد العالمي، والنفطي بالخصوص، وأي استشراف حول سعر البرميل يبقى عاملا غير مؤكد التحديد، سواء لدى البلدان المصدرة للنفط، أو السوق الطاقوي العالمي.

في الأخير يمكن القول أن منظومتنا المالية ستبقى غير منسجمة دون مراعاة وإدخال سياسات إصلاحية في الجباية المحلية، والمنظومة المصرفية وتشجيع إنشاء أسواق نقدية ومالية.

تلکم سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر، بعض الملاحظات التي أردت أن أدليها عليكم وشكرا.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 26 رمضان 1422 هـ

الموافق 12 ديسمبر 2001م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587